جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

الميدان : علوم اقتصادية, علوم التسيير علوم تجارية

الشعبة :علوم مالية ومحاسبية

التخصص : دراسات محاسبية وجبائية معمقة

من إعداد الطالب : الأعور عبدالرؤوف

بعنوان :

النظام المحاسبي المالي لشركات التأمين في ظل معيار الإبلاغ المالي الدولي (4)

– دراسة حالة –

"الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR) بوكالة تقرت 314 "

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الدكتور/.....(رئيسا – جامعة قاصدي مرباح ورقلة)رئيسا

الدكتور/مايو عبدالله.....(أستاذ محاضر – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا

الأستاذ/.....(مناقشا – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية :2016/2015

الإهداء

أهدي ثمرة هذا العمل إلى من كان لي

حافزا للعلم و المثابرة إلى أبي الغالي حفظه الله لي الذي لم يبخل علي بعطفه و حنانه و دعمه

المادي و المعنوي و لطالما تمنى و أنتظر هذا اليوم

إلى من غمرتني بلطفها و دعوتها تاج رأسي أمي رعاها الله عز وجل

أقول لهم: أنتم وهبتموني الحياة والأمل والنشأة على شغف الاطلاع والمعرفة

وإلى أخوتي و أخواتي و إلى أساتذتي و مشايخي

و من كان لهم فضل تلقيني العلم النافع

و الزملاء و من كان لهم يد العون و فسح طريق العلم أمام طارقي الأبواب المعرفة

و إلى كل من سعتهم مذكرتي ولم تسعهم ذاكرتي

إلى كل من ثابر في سبيل العلم و جعله نورا يستضاء به

إلى الطاقم الإداري للشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين

و بالأخص غيبش فيصل وبوجمعة الدراجي

إاى طلبة تخصص دراسات محاسبية و جبائية دفعة

2016_2015

الأعور عبدالرؤوف

شكر وعرفان

يسعدني أن أستغل هذه الدراسة للشكر لله أولا الذي أنعم علينا بهذه النعم
التي لو لاها ما وصلنا لما نحن عليه
و إلى أستاذي المشرف ثانيا(مايو عبدالله) الذي لم يبخل بجهده و لم يقصر في عطائه
فهو كشمعة أنار لنا درب الحيرة , مسعفا لنا عند الشدة
وكما أتقدم بالشكر والإمتنان لأساتذتي الذين ساهموا في تعليمي والوقوف بجانبي ودفعي إلى الغاية المنشودة وأخص بالذكر :
الشربي محمد الأمين – المقدم خالد – علي بن ساحة
أفتخر بأنكِم درستموني و زودتموني بما أنا في حاجة إليه
حتى صرت قادرا على ما كلفت به من مهام وما حملت به من مسؤولية
كما لا أنسى تواضعكم وإحسانكم وأمانتكم العلمية
فأنتم شرف الكلية وعزها
ولا أنسى بدوري اللجنة المشرفة على مناقشة مذكرتي وتبيان ما فيها من أخطاء
و توجيهي الوجهة الصحيحة وتنبيهي إلى ما يجب الوقوف عليه
كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر لعمال الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين بتقرت
وإلى أصدقائي الكرام.. كل التبجيل والإحترام والتقدير .

الملخص:

إن إقبال الجزائر على تبني النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية هدفه التكييف بين الممارسات المحاسبية محليا ودوليا , وبعد عملية تنظيمه وفق خصائص شركات التأمين وتطبيقه على الواقع الحالي , جاءت هذه الدراسة بهدف معرفة مدى توافق النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين مع معيار الإبلاغ المالي الدولي (4) , ومعرفة أيضا المعايير الدولية الأخرى التي تتأثر بها عقود التأمين وإختبار واقع تطبيق شركات التأمين للنظام المحاسبي المالي وذلك من خلال فهم طبيعة هذا النظام ومعرفة سير حسابته المتعلقة بأنشطة التأمين , بارزا دوره في عملية التنظيم المحاسبي لشركات التأمين ,كل ذلك تم من خلال دراسة تطبيقية في الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين لغرض الإجابة عن الإشكالية المطروحة سابقا , وفي الأخير لخصت الدراسة نتائجها فيما يلي :

- يتميز النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين بالخصوصية عن باقي الشركات الأخرى .
- النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين الجزائرية يستجيب لمتطلبات المعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRSs (4)
- نقص التأهيل العلمي والكفاءة المهنية عند المهنيين حول إستخدام المعايير المحاسبية الدولية لشركات التأمين المتعرف عليها .

الكلمات المفتاحية : نظام محاسبي مالي , عقود تأمين , شركات تأمين , معيار إبلاغ مالي دولي رقم (4)

Résumé

L'application du Système comptable financier par l'algerie est inspire des normes de comptabilité mondiale , vise à adapter les applications de comptablilite locales avec celles applaquees mondialement apris avoir pris en consadé ralien les lois des entreprises d'assurance et l'avoir appliqué selen la conjencture actuelle cette etude a pour but de savoir à quell point le système comptable financier des compatible avce IFRS (4) et de savoire les normes mondiales qui in fluences des contrats d'assurance et le par la comprilrension de la nature de ce systéme , tout cela a été fait par une etude faite par la CAAR pour repondre au probléme précédemment escpose , et en fin l'étude a résumé les résultats en ce qui suit :

_ (scf) des entreprises d'assurance est spécifi que par rapport auscautres entreprises

_ (scf) des entrepuses d'assurances algerienne répond au escigences du IFRS (4)

_ le mon que d'escperienle en algerie dans le domaine de l'applicition des normees de comptabilite mondiales .

قائمة المحتويات

الموضـوع	الصفحة
الإهداء.....	III
الشكر.....	IV
الملخص.....	V
قائمة المحتويات	VII
قائمة الأشكال.....	VII
قائمة الجداول.....	VIII
قائمة الملاحق.....	IX
قائمة الإختصارات والرموز.....	X
المقدمة.....	ب
الفصل الأول : الأدبيات النظرية والتطبيقية	
المبحث الأول: الأدبيات النظرية.....	3
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية.....	18
الفصل الثاني : الدراسة الميدانية	
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة	26
المبحث الثاني: النتائج والمناقشة.....	34
الخاتمة.....	46
قائمة المراجع والمصادر.....	48
الملاحق.....	50
الفهرس.....	51

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (1-1)	النظام المحاسبي في شركات التأمين	5
الشكل رقم (2-1)	الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين بتقرت 314	30

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (1-1)	المصطلحات الواردة في معيار الإبلاغ المالي الدولي (4) IFRSs (عقود التأمين)	14
الجدول رقم (2-1)	سجل الحوادث	36
الجدول رقم (2-2)	سلم تحديد نسب المؤونات على ديون المؤمن لهم	39
الجدول رقم (2-3)	قدرة شركات التأمين الجزائرية على تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي(4) IFRS	42

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق رقم 01	وصل تسديد	34
الملحق رقم 02	وثيقة التأمين	35
الملحق رقم 03	سجل الحوادث	36
الملحق رقم 04	معاينة ودية	36
الملحق رقم 05	الأمر بالخبرة	36
الملحق رقم 06	إعلان عن حادث	36
الملحق رقم 07	تسوية مبلغ التعويض	38
الملحق رقم 08	أتعاب الخبير	38
الملحق رقم 09	بيان مؤونة الدين	39
الملحق رقم 10	مؤونة متعلقة بقضية	41

قائمة الإختصارات والرموز

الإختصار/الرمز	الدلالة باللغة الأصلية	الدلالة باللغة العربية
CAAR	**Compagnie algérienne d'assurance et de reassurance**	**الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين**
IFRSs 4	**International Financial reporting standards 4**	**معيار الإبلاغ المالي الدولي 4**
SCF	**Système comptable financier**	**النظام المحاسبي المالي**
NP	**Nette a payer**	**القسط الصافي**
TVA	**Taxe sur valeur ajoute**	**الرسم على القيمة المضافة**
FGA	**Fonds de garantie automobile**	**الصندوق الخاص بضمانات السيارات**
TD	**Droits de timbre**	**حقوق الطابع**

المقـــدمة

أ. توطئة

يعتبر قطاع التأمين من أهم القطاعات الإقتصادية التي تعتمد عليه أي دولة لدعم وتنمية نشاطها الإقتصادي , وذلك لكونه قطاعا يوفر الرخاء الإجتماعي ويوفر الحماية الإقتصادية لمختلف القطاعات .

وفي ظل الإصلاحات التي مست قطاع التأمين في الجزائر منذ الإستقلال عرفت شركات التأمين الجزائرية تطورا وتوسعا كبيرا في هذا القطاع من خلال تحسين الخدمات والرفع من مستوى الإنتاج , ونظرا للدور الكبير الذي تؤديه شركات التأمين الجزائرية ضمن فعاليات النشاط الإقتصادي , ومع جملة الإصلاحات التي عرفتها وذلك بتحولها إلى شركات إقتصادية تتمتع بالإستقلالية المالية وكذا إلغاء إحتكار الدولة لعمليات التأمين بالإضافة إلى فتح المجال للمستثمرين الخواص , كل هذه الإصلاحات تهدف إلى الإهتمام بالصناعة التأمينة في الجزائر التي تعتبر من أهم الصناعات الرئيسة في الإقتصاديات الحديثة .

فنظرا لقوة وضخامة هذا القطاع فإن شركات التأمين تسعى لضمان التسيير الجيد والملائم من أجل تحقيق الربح كغيرها من الشركات الأخرى , فمن الطبيعي أن يكون لها ما يحفظ البنية المالية الخاصة بها لكي تستمر في نشاطها الإقتصادي وذلك من خلال وضع نظام محاسبي يقيد جميع تدفقاتها المالية وكل الممارسات المتعلقة به , كما أن لهذه الشركات معيار خاص بها يتمثل في معيار الإبلاغ المالي الدولي (4) لتعرف به موضعها في مسيرتها وتحافظ على وزنها لئلا يختل توازنها في المحك الإقتصادي .

ب. طرح الإشكالية

ومن خلال المعطيات السالفة الذكر يمكن صياغة الإشكالية التالية:

ما مدى توافق النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين مع المعيار الدولي للإبلاغ المالي (4) IFRS ؟

الأسئلة الفرعية:

ولمعالجة الإشكالية يمكننا طرح التساؤلات التالية:

- ماهي طبيعة النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين ؟
- هل تفي الممارسات المحاسبية في شركات التأمين الجزائرية بتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي(4) IFRSs ؟
- هل تتأثر الممارسات المحاسبية في شركات التأمين الجزائرية بمعايير محاسبية دولية أخرى ؟

ت. فرضيات البحث

من خلال هذه الدراسة نسعى إلى الإجابة على الإشكالية المطروحة في إطار الفرضيات التالية:

- ✓ شركات التأمين قامت بتطبيق كل متطلبات النظام المحاسبي المالي للتأمينات من حيث التسجيل المحاسبي والتقييم والإفصاح بصورة خاصة ؛
- ✓ تطرقت المنظمات والهيئات الخاصة بالمعايير المحاسبة الدولية إلى مختلف المعالجات المحاسبية المتعلقة بعقود التأمين من خلال المعيار IFRS 4 ؛
- ✓ تتأثر شركات التأمين في ممارستها المحاسبية مع بعض المعايير الدولية الأخرى التي تمكن من رفع الأداء والعمل المحاسبي لها ؛

ث. مبررات إختيار الموضوع

_ أهمية الموضوع وإعتبار التأمين من أهم القطاعات الحساسة التي تتأثر به باقي القطاعات؛
_ تكملة ما قدمته الدراسات السابقة لهذا الموضوع و فتح مجال البحث للمهتمين به؛
_ المساهمة في تزويد مكتبة الجامعة بمرجع يستدل به في محاسبة التأمين؛

ج. أهمية الدراسة وأهدافها

أهمية الدراسة:

تهتم هذه الدراسة كل ما يتعلق بالممارسات المحاسبية في شركات التأمين الجزائرية التي تزامنت مع التغيرات الإقتصادية التي طرأت عليها من خلال إعتمادها للمعايير المحاسبية الدولية ، ومحور اهتمامنا يرتكز على تقديم الإطار النظري والتطبيقي للمحاسبة في شركات التأمين من خلال معرفة طبيعة سير النظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير المحاسبية الدولية لهذه الشركات .

هذه الدراسة تعتبر حلقة وصل بينها وبين الدراسات السابقة التي تهدف إلى معالجة موضوع التأمين والبحث في الجوانب المحاسبية المتعلقة به نظرا لإحتياج شركات التأمين للخوض في هذا المجال وتحقيق أهدافها , وذلك لنختبر مدى إدراك ومعرفة واقع تطبيق المسيرين لهذه الممارسات المحاسبية داخل هذه الشركات , لاسيما ما يقدمه النظام المحاسبي المالي والمعيار الدولي رقم (4) وفق خصائص شركات التأمين .

أهداف الدراسة :

وتأتي دراسة وتحليل الموضوع لبلوغ الأهداف التالية :

_ فهم طبيعة النظام المحاسبي المالي لشركات التأمين والإطلاع على مختلف التعديلات التي حدثت له والتعرف على مختلف حسابته؛
_ إختبار الواقع العملي لشركات التأمين وإعادة التأمين في الجزائر ؛
_ قياس مدى تطبيق شركات التأمين الجزائرية للمعايير المحاسبية الدولية ؛

ح. حدود الدراسة

الحدود المكانية : تمت دراسة الحالة في الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين بوكالة تقرت نظرا لكونها من أولى الشركات نشأة في قطاع التأمين الجزائري وأيضا تشرف على ممارسة مختلف الأنشطة المتعلقة بالتأمين و إعادة التأمين .

الحدود الزمانية : حددت المدة الزمنية لدراسة الحالة بشهر إبتداء من 10 أفريل إلى 09 ماي نظرا لتفرغ عمال قسم مصلحة المحاسبة والمالية من ضغوطات العمل .

خ. منهج البحث والأدوات المستخدمة

لمعالجة هذه الدراسة و الوصول إلى الأهداف المنشودة و الإجابة على مختلف التساؤلات و التأكد من صحة الفرضيات حيث تم الإعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري أما فيما يخص الجانب التطبيقي تم إستخدام أسلوب دراسة الحالة لشركة واحدة بالإعتماد على دراسة الوثائق والمقابلة الشخصية .

د. صعوبات البحث

_ فقدان الأرضية الجزائرية للمراجع المتعلقة بهذا الموضوع الذي نحن في صدد البحث عنه مما إضطرنا البحث عنها في المشرق والمغرب .

_ ضيق الوقت المخصص لدراسة هذا الموضوع

_ قلة بعض الأنشطة التأمينية في الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين بوكالة تقرت .

ذ. هيكل البحث

بهدف معالجة وتحليل إشكالية البحث وإثبات صحة الفرضيات تم تقسيم الموضوع إلى فصلين :

الفصل الأول : متعلق بالأدبيات النظرية للتنظيم المحاسبي في شركات التأمين و المعيار الخاص بعقود التأمين في المبحث الأول وذلك من خلال الإشارة إلى معرفة و تحليل النظام المحاسبي المالي والتعرف على الحسابات المتعلقة بمختلف الأنشطة و كذا بدراسة محاسبة عقود التأمين وفق معيار (4) IFRS ومعرفة مختلف الممارسات المحاسبية التي تحدد نطاق تطبيق هذا المعيار , ومتعلق بالأدبيات التطبيقية في المبحث الثاني تناول عرض الدراسات السابقة و مقارنة أوجه الشبه والإختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة .

الفصل الثاني : تم تخصيصه للدراسة الحالة في الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين بتقرت حيث تم تقديم الشركة و محاولة إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي وعرض أهم المعالجات المحاسبية و قسم إلى مبحثين ففي المبحث الأول تضمن الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية , أما في المبحث الثاني شمل نتائج الدراسة الميدانية و مناقشتها .

الفصـل الأول

الأدبيات النظرية و التطبيقية

تمهيد الفصل :

تبحث شركات التأمين عن أنظمة محاسبية تزيد في عملية تطويرها بإعتبار ان هذه الشركات تلعب دوراً هاماً في دفع عجلة التنمية الإقتصادية إلى كافة الميادين , إذن هذه التطورات أصبحت تشكل محيطا مؤثرا في شركات التأمين الجزائرية , وفي ظل انفتاح الاقتصاد الجزائري على العولمة أصبح لابد على هذه الشركات تبني هذا النظام ومحاولة التكيف معه ، وبما أن النظام المحاسبي المالي الجديد مستمد من المعايير المحاسبية الدولية ,

تم التركيز في هذه الدراسة على هذين العاملين , لذا سنتعرف من خلال هذا الفصل على النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين و المعيار الخاص بها IFRSs4 , ومن هذا المنطلق سنتطرق إلى مبحثين أساسين :

المبحث الأول : التنظيم المحاسبي في شركات التأمين

المبحث الثاني : الدراسات السابقة

المبحث الأول : التنظيم المحاسبي في شركات التأمين

يقصد بالتنظيم المحاسبي على أنه مجموعة الدفاتر والسجلات المستخدمة والطريقة المحاسبية المتبعة والتي تلاءم طبيعة عمليات المشروع وأيضاً الوسائل المحاسبية المتبعة سواء كانت يدوية أو آلية أو كليهما معاً.

و لأجل التعرف أكثر على طبيعة النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين في ظل معيار الإبلاغ المالي الدولي الرابع قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين أساسين , يتمثل المطلب الأول في النظام المحاسبي المالي وهيكلته في شركات التأمين أما المطلب الثاني يتمثل في محاسبة عقود التأمين وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRSs 4 .

المطلب الأول : النظام المحاسبي المالي وهيكلته في شركات التأمين

الفرع الأول : النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين

يطبق النظام المحاسبي في كل من الشركات الإقتصادية ومن بينها الشركات التأمينية ولذلك يسعى النظام المحاسبي في شركات التأمين على توفير المعلومات والبيانات التي تساعد المستويات الإدارية المختلفة في تقييم نتائج تطبيق السياسات المختلفة , ويشتمل النظام المحاسبي على مجموعة من النماذج والسجلات والإجراءات والوسائل التي تستخدم في تبويب وتسجيل البيانات المالية ثم تلخيصها وعرضها في شكل معلومات مفيدة لمن يهمه الأمر لمستخدمي هذه البيانات والمعلومات سواء داخل المؤسسة أو خارجها .

مفهوم النظام المحاسبي المالي (SCF) :

عرف القانون 07 / 11 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007 النظام المحاسبي المالي في المادة 03 منه حيث سمي بالمحاسبة المالية " المحاسبة المالية نظام لتنظيم لمعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة في تصنيفها وتقييمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته و وضعية خزينته في نهاية السنة المالية "[1] .

وظائف النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين :[2]

إن أهم وظيفة لأي نظام محاسبي هي إيجاد سجل منظم للأنشطة التي يمكن التعبير عنها في صورة مالية هي التي تمارسها الوحدة الإقتصادية معبرا عنها بوحدة النقد ومن أمثلة أنشطة القطاع التأميني , إصدار الوثائق , العمولات , إعادة التأمين , المخصصات , الإستثمارات , التعويضات والإستردادات , مصروفات أخرى ,.....إلخ .

وتعتبر هذه الممارسات والعمليات نموذجا للأحداث والأنشطة التي يمكن التعبير عنها في صورة مالية والتي يجب إثباتها في السجلات المحاسبية .

وغير أن الأحداث الإقتصادية القابلة للقياس والتعبير عنها في صورة مالية هي التي فقط يتم تسجيلها في الدفاتر والسجلات المحاسبية.

---

[1]) الجريدة الرسمية , عدد74 , القانون رقم 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي , المادة 03 , الجزائر ,2007 , ص 3 .

[2]) عيساوي سعيدة , أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على شركات التأمين , مذكرة ماستر دراسات محاسبية و جبائية معمقة ,كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير , جامعة قاصدي مرباح ورقلة , 2011-2012 , ص 49

إذا بالإضافة إلى أنه بعد تسجيل العمليات الإقتصادية عند حدوثها , يتم تبويبها في مجموعات متجانسة , فالتبويب يؤدي إلى تخفيض العدد الكبير من التفضيلات في شكل ملائم , يمكن الإستفادة منه ثم يمكن تلخيص المعلومات المبوبة في تقارير محاسبية تفي بإحتياجات متخذي القرارات من المعلومات المختلفة وبحيث تصبح منظمة في شكل مفيد .

وتعتبر الخطوات الثلاث السابقة , التبويب , التسجيل , التلخيص هي الأساليب التي يوفرها لنظام المحاسبي في الشركة من أجل توفير معلومات محاسبية تفيد الأطراف المهتمة بها ,ويجب أن ندرك أنها مهمة المحاسبة ليست مقصورة على هذه المعلومات فحسب , ولكن الأمر يقتضي وفقا للمعيار المحاسبي لشركات التأمين وإعادة التأمين رقم 157 لسنة 1999, تقديم إيضاحات للقوائم المالية تتناول أمور تفيد حملة وثائق التأمين بالإضافة إلى المعلومات الأخرى الضرورية لمستخدمي القوائم المالية .

وأوضح المعيار أيضا مستخدمو القوائم المالية لشركات التأمين وشركات إعادة التأمين يحتاجون إلى معلومات مناسبة يمكن أن الإعتماد عليها فضلا عن قابليتها للمقارنة وذلك لتساعدهم على تقييم أداء الشركة ومركزها المالي , كما أنها تكون مفيدة لهم عند إتخاذ القرارات الإقتصادية كما انهم أيضا يحتاجون إلى معلومات تساعدهم على تفهم السمات الرئيسية الخاصة بالعمليات التي تزاولها الشركة بصورة أفضل .

وتعتبر حماية حقوق حملة وثائق التأمين من الأمور الهامة والجوهرية , وبالتالي فإن حملة وثائق التأمين يهتمون بالمعلومات التي توفر لهم فهم أفضل عن السيولة والأصول المخصصة وغير المخصصة وقدرة الشركة على الوفاء بالتعويضات التأمينية وكذا بيان بالمخاطر المتعلقة بالأصول والإلتزامات المثبتة بالميزانية .

وعلى ذلك تتبين أهمية النظام المحاسبي في توفير المعلومات التي تفيد أطراف عديدة ومن أهم هذه الأطراف حملة وثائق التأمين .

ويتم إعداد القوائم المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية في شركات التأمين وإعادة التأمين وذلك على ضوء أحكام قانون الإشراف والرقابة على التأمين رقم 10 لسنة 1981 وتعديلاته ولائحته التنفيذية وكذا في ضوء الأسس والقواعد التي تصدرها الدولة للرقابة على التأمين .

حيث أن العمليات التي تزاولها الشركات الأخرى , فإن الأسس والمتطلبات الخاصة بالشركات الأخرى , وهو ما سيتضح في التطبيق العملي للمحاسبة في شركات التأمين ومن الدفاتر والسجلات التي يتطلبها القانون .

وعموما فأن أي نظام محاسبي لا بد أن يتضمن سجلا مستقلا لكل عنصر من عناصر الأصول , وكذلك كل عنصر من عناصر الإلتزامات وحقوق المساهمين , ويطلق على هذا السجل مصطلح حساب الأستاذ وتحفظ مجموعة الحسابات في دفتر الأستاذ .[1]

[1]) مرجع سق ذكره , ص 50

ويمثل الشكل التالي النظام المحاسبي في شركات التأمين :

الشكل رقم (1 – 1) : النظام المحاسبي في شركات التأمين

المدخلات	التشغيل	المخرجات
_ سجل الإصدارات والوثائق والأعباء	**_ إصدار الوثائق**	**_ حسابات الإصدارات**
_ سجل التجديدات	**_ تحصيل الأقساط**	**لكل فرع من فروع التأمين**
_ سجل التعديل والإلغاءات	**_ دفع التعويضات والعمولات**	**_ حسابات النتائج (قائمة الدخل)**
_ سجل التعويضات		**_ الميزانية**
		_ تقارير عن أداء الأقسام

المصدر: الأميرة إبراهيم عثمان ,أحمد عبدالمالك محمد , الأنظمة المحاسبية المتخصصة , المكتب الجامعي الحديث ,مصر , 2007 , ص 259

خصائص النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين :[1]

يمكن إيضاح أهم الخصائص التي يتميز بها النظام المحاسبي في شركات التأمين فيما يلي :

1_ تعتمد مصادر التمويل في شركات التأمين على رأس المال المدفوع وما في حكمه من أموال , وذلك بخلاف الحال في مشروعات الأعمال الأخرى التي يمكنها الإعتماد على مصادر تمويل خارجية , كالقروض طويلة الأجل , بالإضافة إلى مصادر التمويل الخارجية .

2 _ يتمثل المنتج النهائي لشركة التأمين في تقديم خدمة وليس سلعة مادية ملموسة , وهي خدمة آجلة وليست حالية , كما أن أسعارها لا تخضع لقوانين العرض والطلب في السوق إنما هي أسعار الخبرة الماضية في سوق عمليات التأمين بالإستعانة بالأساليب الرياضية المختلفة , ومن هنا فإن التقارير المحاسبية في شركات التأمين غالبا ما تركز على الأحداث المستقبلية بهدف بيان مقدرة الشركة على الوفاء بإلتزاماتها الحاضرة والمستقبلية .

3_ لا يمكن لشركة التأمين تحديد مقدار أرباحها أو خسارتها بدقة كافية في ختام السنة المالية , ويرجع هذا أساسا لسببين هما :

- أن عقود التأمين غالبا ما تتخطى مدتها نهاية السنة المالية التي عقدت فيها .
- ان مقدار الإلتزامات المالية والمصروفات المترتبة على عقود التأمين لا يمكن تحديدها بدقة إلا بعد إنتهاء آجال تلك العقود .

4 _ يرتبط بالخاصية السابقة أيضا أن طبيعة عمل شركات التأمين بدخولها في عقود تأمينية طويلة الأجل قد يترتب عليه عدم تحديد الأثار المالية لتلك العقود بدقة إلا بعد إنتهاء آجالها وأبسط مثال على ذلك هو أقساط التأمين التي غالبا ما يتم تسديدها في فترات لا تتفق والفترة المالية للشركة مما يؤدي إلى وجود أقساط تحت التحصيل وأخرى مدفوعة مقدما وبمبالغ ضخمة , مما يمكن

[1]) أحمد صلاح عطية , محاسبة شركات التأمين , الدار الجامعية , جامعة الزقازيق , 2003 , ص 18

معه القول بأن شركات التأمين قد أسبغت أهمية كبرى على بنود القوائم المالية الخاصة بالمستحقات والمستحقات والمقدمات و ما يترتب عليها من مسؤوليات وذلك على خلاف الوضع في العديد من مشروعات الأعمال الأخرى .

5 _ معظم شركات التأمين تمارس أنشطتها في كل من نوعي التأمينات بفروعها المختلفة و هما :

تأمينات على الحياة وتكوين الأموال , وتأمينات الممتلكات والمسؤوليات , ونظرا لوجود إختلاف بين طبيعة كل منهما ولأغراض تقييم الأداء فإن يتم إمساك سجلات معينة وحسابات مستقلة لكل فرع بطريقة مستقلة لكل فرع من فروع التأمين على حدة بحيث يمكن تحديد نتائج أعمال كل فرع بطريقة مستقلة .

6 _ تترتب على شركات التأمين في عمليات إعادة التأمين أن تدخلت التشريعات لإقرار خصم حسابات إعادة التأمين الصادرة من إجمالي الحسابات كل من الأقساط والتعويضات وذلك داخل حساب الإيرادات والمصروفات الذي يتم إعداده دوريا بهدف تباين نتيجة أعمال كل فروع من فروع التأمين على حدة , وتعد عمليات الخصم تلك , مخالفة لما أقرته المبادئ المحاسبية المتعارف عليها من حيث وجوب إظهار الإيرادات بقيمتها الإجمالية دون إستقطاعات .

ونظرا للطبيعة الخاصة للخدمة التي يقدمها النشاط التأميني فأنه يختلف عن جميع الأنشطة الإقتصادية الأخرى فيما يلي:

1. تتمتع المؤسسة التي تزاول التأمين و إعادة التأمين بالثقة المالية العالية لأنها تقدم خدمة آجلة بدون ضمان أو رهن حاضر , لذلك فالضمان الوحيد هو رأس المال و الإحتياطات , بالضرورة إلى الإشراف الحكومي على هذه المؤسسات لحماية حقوق حملة الوثائق و المحافظة على المدخرات الوطنية .
2. على شركة التأمين أن تستثمر الأموال المتاحة لديها و لكن في ضوء ما هو محدد في القانون سواء بالنسبة لأوجه الإستثمار في أنواع غير محددة في القانون بعكس الشركات الأخرى في أوجه النشاط الإقتصادي المختلفة [1] .
3. **أهداف النظام المحاسبي في شركات التأمين :**[2]

فيما يتعلق بأهداف النظام المحاسبي في شركات التأمين فيمكن أن نعدد تلك الأهداف على النحو التالي:

1- تسجيل الأحداث المالية المرتبطة بكافة العمليات التأمينية أولا بأول و وفق لتسلسل تواريخ حدوثها .

2- ترحيل تلك ما تم تسجيله من أحداث إلى الحسابات المختصة , و ترصيدها و إجراء ما يلزم من تسويات في نهاية الفترة .

3- إعداد الحسابات الختامية اللازمة لتحديد نتيجة النشاط عن الفترة و إعداد الميزانية الختامية

4- لقياس المركز المالي في نهاية الفترة .

5- المساعدة في توفير البيانات و التقارير اللازمة لأغراض الرقابة و إتخاذ القرارات و تقييم الأداء .

4. **مكونات النظام المحاسبي في شركات التأمين :**

أما فيما يتعلق بمكونات النظام المحاسبي في شركات التأمين من مدخلات وعمليات ومخرجات فيمكن أن نتناولها وفقا للصياغ التالي :

---

[1]) مرجع سبق ذكره , ص19 - 20

[2]) ناصر نورالدين عبداللطيف , المحاسبة في المؤسسات المالية , دار التعليم العالي, جامعة الإسكندرية ,2015,ص14- 15

- تتمثل مدخلات النظام المحاسبي في شركات التأمين في المستندات الدالة على كل من طلبات التأمين وطلبات التعويضات وتحديد التأمين في ضوء القوانين واللوائح المنظمة .
- ترتبط عمليات النظام المحاسبي في شركات التأمين بعمليات إصدار الوثائق , وتحصيل الأقساط , ودفع التعويضات ودفع العملات , وإستثمار الفائض , وغيرها من عمليات تقوم بها شركات التأمين .
- تتمثل مخرجات النظام المحاسبي في شركات التأمين في إعداد تقارير ربحية لمختلف أقسام الشركة والحسابات الختامية والميزانية العمومية.

الفرع الثاني : هيكلة النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين

أولا_ مدونة حسابات النظام المحاسبي المالي (SCF)في شركات التأمين :[1]

مؤسسات التأمين مجبرة على احترام قائمة الحسابات وفق النظام المحاسبي المالي الا انها يجوز اضافة حسابات فرعية تناسبها وعمليتها المحاسبية .

عرض مختصر للحسابات المميزة :

_ المجموعة الأولى :حسابات رؤوس الأموال وتضم الحسابات التالية :

- الحسابات (10 , 11 , 12 , 13 ,15 , 16 , 17 , 18) وهي نفسها في المخطط المحاسبي العام
- الحساب 14 : مؤونات تقنية ويتفرع الى :
- حساب 140 مؤونات الضمان (لتكوين مؤونات لمواجهة النقص عند عمليات التأمين وإعادة التأمين) .
- حساب 141 مؤونات مكملة إجبارية للديون التقنية (يستعمل لتعويض عن نقص في الديون التقنية) .
- حساب 142 مؤونات الأخطار والكوارث (تسجل هذه المؤونات لتساهم في التضامن الوطني لمواجهة الأخطار) .
- الحساب 19 : ديون عن الأموال أو القيم المستلمة عن عمليات إعادة التأمين والتي تمثل التزامات تقنية ويتفرع إلى :
- ح/ 190 كيانات ذات صلة
- ح/ 191 كيانات مساهمة
- ح/ 192 كيانات أخرى

_المجوعة الثانية :حسابات الأصول الثابتة وهي نفسها في مخطط الحسابات العام .

_ المجموعة الثالثة : حسابات المؤونات والديون التقنية للتأمين :

- ح/30 : مؤونات فنية لعمليات مباشرة " التأمين على الأضرار "
- ح/31 : مؤونات فنية على العمليات المقبولة " التأمين على الأضرار"

[1]) نورالدين بعيليش , التنظيم المحاسبي في مؤسسات التأمين في ظل النظام المحاسبي المالي ,مذكرة ماستر دراسات محاسبية وجبائية معمقة , غير منشورة ,كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير , جامعة قاصدي مرباح ورقلة , 2010-2011 , ص 45

- حـ/32 : مؤونات فنية على العمليات المباشرة " التأمين على الأشخاص"
- حـ/33 : مؤونات فنية على العمليات المقبولة " التأمين على الأشخاص"
- حـ/38 :حصة التأمين الإقتراني المسندة
- حـ/39 : حصة إعادة التأمين المسندة

_ المجموعة الرابعة : حسابات الغير .

- حـ/ 40 :الديون الناشئة عن إعادة التأمين والتأمين المشترك
- حـ/41 :المؤمنون وسطاء التأمين والحسابات الملحقة
- الحسابات (42 , 43 , 44 , 45 , 46 , 47 , 48 , 49) نفس الحسابات في المخطط المحاسبي العام

_المجموعة الخامسة : الحسابات المالية وهي نفسها في المخطط المحاسبي العام .

_المجموعة السادسة : حسابات الأعباء .

- حـ/ 60 : فوائد (مطلبات) على الكوارث والنكبات
- الحسابات (61 , 62 , 63 , 64 , 65 , 66 , 67 , 68 , 69) نفس الحسابات الموجودة في المخطط المحاسبي العام

_المجموعة السابعة : حسابات المنتوجات .

- حـ/ 70 : الاشتراكات (أقساط الاشتراكات)
- حـ/ 71 : اشتراكات مؤجلة
- حـ / 72 : عمولات إعادة التأمين
- الحسابات (73 , 74 , 75 , 76 , 77 , 78) نفس الحسابات في المخطط المحاسبي العام [1]

[1]) مرجع سبق ذكره , ص 45 - 46

ثانيا_ التسجيل لأهم العمليات :

1_ المعالجة المحاسبية لأقساط التأمين :

تمر المعالجة المحاسبية بمرحلتين أساسيتين هما مرحلة التسديد ومرحلة الإنتاج

***مرحلة التسديد :**[1]

في هذه المرحلة يقوم المؤمن له بتسديد القسط :

512 **أو** **513**		**البنك** **أو** **الصندوق**	×××	
	411	**أقساط صادرة للتحصيل**		×××
		تسديد بواسطة شيك أو نقدا		

***مرحلة الإنتاج :**

حيث تسجل العمليات الإنتاجية التي تتم على مستوى الوكالات والتي ينتج عنها حق للمؤسسة على المؤمن لهم خلال إمضاء العقد , وتتم عملية التسجيل المحاسبي كما يلي :

411		**أقساط التحصيل**	×××	
	7000	**القسط التجاري (الصافي)**		×××
	7003	**القسط التجاري (الإضافي)**		×××
	4451	**الرسم على القيمة المضافة**		×××
	4671	**صندوق الكوارث الطبيعية**		×××
	4427	**طابع الحجم**		×××
		إثبات عملية الإنتاج		

) مرجع سبق ذكره , ص 58

2_المعالجة المحاسبية للتعويضات :[1]

عند تحقق الحادث أو الخطر المؤمن ضده في عقد التأمين , تقوم مؤسسة التأمين بتقييم الأضرار سواء بمعرفتها أو بالإستعانة بخبير , وذلك لدفع التعويضات المستحقة للمؤمن له , والتي تعتبر ديون على المؤسسة كما أن التعويضات وما يلحقها من مصاريف هي تكاليف على عاتق المؤسسة , ومما سبق فإن المعالجة المحاسبية للتعويضات تمر بمرحلتين أساسيتين مرحلة إثبات الأضرار , ثم مرحلة التسديد والدفع الفعلي للتعويضات و المصاريف الملحقة بها كما أن هنالك حالات أخرى تتعلق بالتعويضات .

***عملية إثبات الأضرار والمصاريف على العمليات المباشرة المتعلقة بالدورة :**

600 6003		من ح/ أضرار على العمليات المباشرة ح / مصاريف ملحقة مع الأضرار	×××× ××××	
	3060	إلى ح/ أضرار ومصاريف للدفع على العمليات المباشرة **إثبات الأضرار والمصاريف (حقوق الغير)**		××××

_ في حالة زيادة المصاريف والأضرار للدفع على العمليات المباشرة نسجل نفس القيد بمبلغ الزيادة

_ في حالة التخفيض أو الإلغاء (التعويضات) نعكس القيد .

***عملية التسوية " تسديد التعويضات " : هنا تكون لدينا الحالات التالية :**

- **المرحلة الأولى : مبلغ التقييم = مبلغ التسوية (الواجب دفعه)**

3060		من ح / مصاريف وأضرار على العمليات المباشرة	××××	
	53	إلى ح / النقديات **تسديد الأضرار والمصاريف على العمليات المباشرة**		××××

[1]) مرجع سبق ذكره , ص 62

- **المرحلة الثانية : مبلغ التقييم > مبلغ التسوية : في هذه الحالة نعكس قيد الإثبات بقيمة الفرق (مبلغ التقييم _ مبلغ التسوية)** [1]

3060		من ح/ أضرار ومصاريف للدفع على العمليات المباشرة	××××	
	6000	إلى ح/ أضرار على العمليات المباشرة		××××
	6003	ح/ مصاريف ملحقة مع الأضرار		××××
		تخفيض مبلغ الأضرار والمصاريف للدفع		

***عملية التسديد :**

3060		من ح/ أضرار ومصاريف للدفع على العمليات المباشرة	××××	
	48	إلى ح/ النقديات		××××
		تسديد مبلغ الأضرار والمصاريف للدفع		

- **المرحلة الثالثة : مبلغ التقييم < مبلغ التسوية**

إثبات الزيادة في مبلغ الأضرار أو المصاريف الملحقة :

6000		من ح/ أضرار على العمليات المباشرة	××××	
6003		ح/ مصاريف ملحقة مع الأضرار	××××	
	3060	إلى ح/ أضرار ومصاريف للدفع على العمليات المباشرة		××××
		تخفيض مبلغ الأضرار والمصاريف للدفع		

***عملية التسديد بملغ التسوية**

3060		من ح/ أضرار ومصاريف للدفع على العمليات المباشرة	××××	
	53	إلى ح/النقديات		××××
		تسديد الأضرار والمصاريف الواجبة الدفع		

[1]) مرجع سبق ذكره , ص 63

ثالثا_ القوائم المالية لشركات التأمين :

أولا_ الميزانية العمومية (قائمة المركز المالي)[1]

1_ مضمون الميزانية :

وتتضمن الميزانية العمومية لشركات التأمين _ شأنها في ذلك شركات التجارية والصناعية والزراعية وأيضا المؤسسات المالية

_ الأصول التي تمثل إستخدامات الأموال في شركات التأمين والخصوم التي تمثل مصادر الأموال لهذه الشركة .

_ ويتم تبويب عناصر وبنود الميزانية وفقا لترتيب ورودها في الميزانية كما أوصت المعايير المحاسبية لشركات التأمين وإعادة التأمين .

2_ العرض والإفصاح في الميزانية

_ يجب عدم إجراء المقاصة بين بنود الأصول والإلتزامات بالميزانية إلا إذا كان هنالك حق أو مبرر قانوني يسمح بإجراء تلك المقاصة.

_ يجب مراعاة أن النموذج المعروض يمثل الحد الأدنى من المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها بالميزانية .

_ بالنسبة للشركات التي تجمع بين نشاط تأمينات الأشخاص ونشاط تأمينات الممتلكات والمسؤوليات يتعين عليها أن تقدم بالإضافة إلى الميزانية المجمعة للشركة ميزانيتين مستقلتين إحداهما لتأمين الأشخاص وعمليات تكوين الأموال والأخرى لتأمينات الممتلكات والمسؤوليات .

_ ويتعين أن تتضمن كل ميزانية منها كافة الأرصدة التي تخصها وبالنسبة لحقوق المساهمين تدرج ضمن الميزانية المجمعة للشركة .

ثانيا _ جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل)

1_ مفهوم جدول حسابات النتائج :

وهو جدول يتضمن أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة بعد مقابلة الايرادات والمكاسب والمصاريف والخسائر عن فترة معينة .

_ يتعين عند إجراء المقاصة بين بنود الايرادات والمصروفات بجدول حساب النتيجة فيما عدا الإيرادات والمصروفات المتعلقة بأصول وإلتزامات تم إجراء المقاصة بينما بموجب قانوني , وفي هذا الشأن يمكن إجراء المقاصة بين عناصر محددة بجدول حساب النتيجة , وذلك على النحو التالي :

_ الأرباح والخسائر الناتجة عن البيع أو التصرف في الإستثمارات .

_ الأرباح والخسائر الناتجة عن تقييم حركة وأرصدة العملات الأجنبية .

وتعد جميع عناصر الدخل والايرادات والمصروفات على أساس قاعدة الإستحقاق .

كما يجب على الشركة التي شأنها إيرادات ومصروفات سنوات سابقة ناتجة عن خطأ لا جوهري معالجة ذلك بتأثير رصيد الأرباح المحتجزة أول المدة بقيمة الخطأ الجوهري أخذ بعين الإعتبار التسوية الضريبية اللازمة , على أن يتم الإفصاح عن ذلك بصورة مستقلة بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية .

[1]) مسعودة شطيبة , التنظيم المحاسبي في شركات التأمين وفق النظام المحاسبي المالي , مذكرة ماستر دراسات محاسبية و جبائية معمقة , جامعة قاصدي مرباح ورقلة , سنة 2012 – 2013 , ص9 - 10

ثالثا_ جدول تدفقات الخزينة (قائمة التدفقات النقدية)[1]

1_ أساس إعداد جدول تدفقات الخزينة :

يتم إعداد جدول تدفقات الخزينة على الأساس النقدي وإستخدام الطريقة المباشرة , وعلى ذلك يتم تسوية الأرباح والخسائر العام قبل خصم الضرائب بالمبالغ غير النقدية مثل مخصصات الإهتلاك والإستهلاك .

2_ أهمية جدول تدفقات الخزينة :

يوفر جدول تدفقات الخزينة معلومات إضافية تفييد في تقييم الأداء ,كما تفيد مستخدميها في صنع القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد النادرة وتقييمها وتساعد أيضا المعلومات المتوفرة من جدول تدفقات الخزينة في تقرير قدرة الشركة على :

_ وليد تدفقات نقدية موجبة في المستقبل

_ مقابلة الإلتزامات المالية الممثلة في سداد الإلتزامات ودفع التوزيعات

_ معرفة التغيرات النقدية في الأموال المتعلقة بأنشطة الشركة

_ الحصول على التمويل الخارجي عندما يكون ضروريا

هذا الجدول يساعد المستخدمين على تقييم درجة السيولة واليسر والمرونة المالية وتشير السيولة إلى مدى اقتراب الأصول و الإلتزامات من النقدية , و اليسر يعني قدرة الشركة على الإستجابة والتكيف مع الأزمات المالية والإحتياجات والفرص غير المتوقعة .

_ وبالرغم انهم ينظرون الى تدفقات الخزينة على أنها أداة هامة مكملة وتفيد في تجنب الإستدلالات الخاطئة بسبب سوء فهم الأرباح المحاسبية التي تم إعدادها على أساس الإستحقاق المحاسبي .

رابعا_ جدول تغيير الأموال الخاصة (قائمة تغيرات حقوق الملكية) :

يشترط المعيار رقم (01) أن تقدم المؤسسة في جدول تغيير الأموال الخاصة ما يلي:

_ بالنسبة لكل مكون لحقوق الملكية , آثار التطبيق ذو الأثر الرجعي أو إعادة بيان الأثر الرجعي بموجب المعيار المحاسبي الدولي (IAS 08)

_ السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء .

_ تسوية بين المبالغ المسجلة في بداية ونهاية الفترة , مع الإفصاح في شكل منفصل عن التغيرات الناتجة عن الربح أو الخسارة , وكل بند من الدخل الشامل الآخر .

_ كما يضيف المعيار بأن يتم عرض إما في قائمة التغيرات في حقوق الملكية أو في الملاحظان , مبالغ الحصص المعترف بها كتوزيعات الى الملاك خلال الفترة ومبلغ كل سهم ذو علاقة .

المطلب الثاني : محاسبة عقود التأمين من منظور معيار الإبلاغ المالي الدولي (4) IFRSs

قبل أن يحل مكان لجنة مجلس المعايير المحاسبية الدولية حاولت هذه الأخيرة وضع معيار خاص بعقود التأمين , لكن لم تستطع حتى جاء المجلس وبدأ في وضع المعيار المخصص لشركات التأمين , ولقد جرت عدة مراحل في إعداده , إن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (04) هو أول معيار يصدر عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية حول عقود التأمين وقد تم تقديم المعيار للسماح

[1]) مرجع سبق ذكره , ص 11-12

لشركات التأمين بالإمتثال لتبني المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية وذلك لإضفاء تحسينات محدودة على الممارسة المحاسبية السائدة وفهم الجوانب البارزة التي ترتبط محاسبة التأمين .

الفرع الأول : الجوانب الأساسية لمعيار الإبلاغ المالي الدولي (4) IFRSs

1 _ **تعريف عقد التأمين وفق (4) IFRSs** :[1]يعرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 4 عقد التأمين بأنه العقد الذي يقبل بموجبه أحد الأطراف (شركة التأمين) بخطر تأميني هام من طرف آخر (حامل الوثيقة)بالاتفاق على تعويض حامل الوثيقة عن تحقق حدث مستقبلي غير مؤكد الوقوع (الحدث المؤمن له) والذي يؤثر بشكل سلبي على حامل الوثيقة .

2 _المصطلحات الواردة في معيار الإبلاغ المالي الدولي (4) IFRSs (عقود التأمين) :

الجدول رقم (1–1) : يبين المصطلحات الواردة في معيار الإبلاغ المالي الدولي (4) IFRSs (عقود التأمين) :

المصطلح	تعريفه
المستفيد	هو حامل البوليصة بموجب عقد التأمين .
المكون الإيداعي	هو المكون التعاقدي الذي لا يمكن إعتباره كمشتقة بموجب المعيار (39) IAS ويكون في نطاق المعيار فقط عندما يكون كأداة مالية منفصلة .
عقد التأمين المباشر	هو عقد التأمين الذي لا ينطبق عليه تعريف عقد إعادة التأمين
ميزة المشاركة التقديرية	وهي الحق التعاقدي بالإضافة إلى منافع مكفولة أخرى لإستلام منافع مكفولة أخرى لإستلام منافع إضافية ضمن الإعتبارات التالية : - تكون بنسبة هامة من المنافع الإجمالية المتعاقد عليها . - تكون قيمتها وتوقيتها وفق العقد بناء على تقدير المؤمن . - تعتمد على ما يلي : ➢ أداء مجموعة مشتركة من العقود أو نوع معين من العقود . ➢ عوائد إستثمارات محققة أو غير محققة لمجموعة مشتركة من الأصول التي تعود ملكيتها للمؤمن . ➢ ربح أو خسارة المنشأة أو أي نوع من المنشآت التي تتولى إصدار العقود .
القيمة العادلة	هي القيمة التي يمكن بيع الأصل أو تحويل الإلتزام بها بين مشاركين في السوق بموجب عملية منتظمة في تاريخ القياس .
عقد الكفالة المالية	هو العقد الذي يتطلب من المؤمن إجراء دفعات محددة لحاملها لتعويضه عن الخسارة المتحققة بسبب عدم قدرة المدين على السداد عند إستحقاق الدين بالإستناد إلى الشروط الأصلية أو المعدلة لأداة المديونية .

[1]) أحمد حلمي جمعة , محاسبة عقود التأمين , الطبعة الأولى دار الصفاء للنشر والتوزيع ,عمان , الأردن , 2010 , ص25

المخاطر المالية	المخاطرة المتعلقة بتغيير مستقبلي محتمل في واحد أو أكثر من العوامل التالية : معدل الفائدة , سعر الأداة المالية , سعر البضاعة , معدلات الصرف للعملة الأجنبية , الأرقام القياسية للأسعار أو المعدلات , معدلات الإئتمان , الرقم القياسي للإئتمان , أو أي تغير يدل في حالة المتغير غير المالي على أنه غير متعلق بطرف في العقد .
المنافع المكفولة	المبالغ المدفوعة أو المنافع الأخرى التي يكون لحامل البوليصة أو مستثمر معين حق غير مشروط وغير خاضع لتقدير المؤمن بموجب العقد .
العنصر المكفول	الإلتزام بدفع منافع مكفولة بموجب العقد التي تتكون من ميزة المشاركة التقديرية .
أصل التأمين	صافي الحقوق التعاقدية للمؤمن بموجب عقد التأمين .
إلتزام التأمين	هو صافي المطلوبات التعاقدية للمؤمن بموجب عقد التأمين .
مخاطر التأمين	المخاطر بخلاف المخاطر المالية التي يتم تحويلها من حامل العقد أو البوليصة إلى المؤمن .
الحدث المؤمن عليه	هو حدث مستقبلي غير مؤكد يتم تغطيته بموجب عقد التأمين والذي يؤدي إلى وجود مخاطر التأمين .
المؤمن	الطرف الذي يتحمل إلتزام بموجب عقد التأمين لتعويض حامل البوليصة عند ظهور الحدث المؤمن عليه .
فحص كفاية الإلتزام	تقييم فيما إذا كانت القيمة المرحلة لإلتزام التأمين بحاجة إلى زيادة (أو القيمة المرحلة لتكاليف الإقتناء المستحقة ذات العلاقة أو القيمة المرحلة لخسائر الإنخفاض في قيم الأصول غير الملموسة) بالإستناد إلى مراجعة التدفقات النقدية المستقبلية .
حامل البوليصة	الطرف الذي يعود له الحق بموجب عقد التأمين عند ظهور الحدث المؤمن عليه .
أصول إعادة التأمين	صافي الحقوق التعاقدية للمؤمن بموجب عقد التأمين .
عقد إعادة التأمين	عقد تأمين يتم إصداره من قبل مؤمن معين (جهة إعادة التأمين) لتعويض طرف آخر (المؤمن) عن خسائر بموجب عقد أو أكثر تم إصداره من قبل المؤمن .
طرف إعادة التأمين	الطرف الذي يتحمل الإلتزام بموجب عقد إعادة التأمين لتعويض المؤمن عند ظهور الحدث المؤمن عليه .
المشتقات الضمنية	- يمكن أن تكون هنالك مشتقات يتضمنها عقد التأمين , وهنا يجب قياسها بالقيمة العادلة والإعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في قائمة الأرباح أو الخسائر ,وذلك بمعزل عن عقد التأمين الذي يعتبر في هذه الحالة العقد المضيف . - يمكن أن يكون عقد التأمين هو ذاته مشتقة ضمنية , وفي هذه الحالة لا يوجد حاجة لفصلهما عن بعضهما البعض , وقياسها بالقيمة العادلة إذا تم تحديد قيمة ثابتة في العقد بالإستناد إلى معدل الفائدة الثابتة .

فصل المكونات الإيداعية	عندما يتكون عقد التأمين من مكونين أحداهما يتعلق بالتأمين والآخر يتعلق بالإيداع , فيتطلب فصل هذين المكونين عند تحقق شرطين هما : - يمكن للمؤمن قياس المكون المتعلق بالإيداع بشكل منفصل . - لا تتطلب السياسات المحاسبية الإعتراف بكل المطلوبات والحقوق التي تظهر بسبب المكون المتعلق بالإيداع . إلا أنه لا يمكن فصل المكونين عند تحقق الشرط الأول وعدم تحقق الشرط الثاني .

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على: خالد جمال الجعارات , مختصر المعايير المحاسبية الدولية ,كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , جامعة قاصدي مرباح ورقلة , 2015 , ص27 – 28

3 _ هدف المعيار IFRS 4 :[1]

يهدف المعيار إلى تحديد كيفية التقرير عن عقود التأمين من قبل الشركات المصدرة لهذه العقود حتى يكمل مجلس معايير المحاسبة الدولية المرحلة الثانية لمشروعه من عقود التأمين و يتطلب هذا المعيار ما يلي :

_ إدخال تحسينات محدودة للمحاسبة من قبل شركات التأمين فيما يتعلق بعقود التأمين .

_ الإفصاح الذي يبين ويوضح المبالغ الواجب إظهارها في القوائم المالية الناشئة من عقود التأمين , وتساعد مستخدمي هذه القوائم على فهم ماهية المبالغ وتوقيت وحالة عدم التأكد للتدفقات النقدية المستقبلية من عقود التأمين .

4 _ نطاق المعيار IFRS 4 : [2]

ينطبق المعيار على ما يلي:

_ عقود التأمين (بما في ذلك من عقود إعادة التأمين) و التي أصدرتها الشركة وكذلك عقود إعادة التأمين التي تملكها.

_الأدوات المالية التي تصدرها الشركة والتي تتعلق بالميزة الإختيارية .

ولا ينطبق المعيار على ما يلي :

_ الأصول والإلتزامات الأخرى التي تعود على المؤمن مثل : الأصول المالية , والإلتزامات المالية التي تدخل في نطاق المعيار IAS 39 (الأدوات المالية : الإعتراف والقياس) ,

_ المحاسبة بواسطة حاملي بوالص التأمين .

_ ضمانات المنتج .

_أصول وإلتزامات المستخدم بموجب خطط منافع الموظفين .

_ الحقوق والإلتزامات التعاقدية المحتملة .

_ عقود الكفالات المالية إلا اذا تم إصدارها بموجب عقود التأمين .

_ الحسابات الدائنة والمدينة المحتملة في اندماج الأعمال .

---

[1]) طايلب فاتح , محاسبة شركات التأمين في ظل المعايير المحاسبية الدولية , مذكرة ماجستير محاسبة , جامعة بومرداس , 2015 , ص77

5_ المزايا في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 4 :[1]

هناك امتيازات لشركات التأمين فيما يخص المحاسبة في اندماج الأعمال، حيث يمكن لشركات التأمين أن تعترف بالأصل غير الملموس وهو الفرق بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية لالتزامات الأمين المأخوذة بشكل عام , كما تستطيع المنشآت الاستمرار في تقويم عقود التأمين والاستثمار ذات ميزة المشاركة الاختيارية في مزايا الربح من خلال استخدام سياستها المحاسبية الحالية ، حيث يجب أي مبلغ ثابت مضمون على أنه التزام إضافي أو تضمينه ضمن حقوق الملكية أو تجزئته بين حقوق الملكية والالتزامات وإذا لم يتم تجزئة العقد بهذه الطريقة ينبغي على الجهة المصدرة للعقد تصنيف مجمل العقد على أنه التزام ، وتنطبق هذه المتطلبات على أدوات مالية تشتمل على ميزة المشاركة الاختيارية.

الفرع الثاني : محاسبة عقود التأمين وفق المعيار (4) IFRS

1_ المحاسبة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 4 :

قد يلزم فصل بعض مزايا المشتقات في عقد ما كخيار مرتبط بمؤشر معين بالقيمة العادلة وينطبق معيار المحاسبة الدولي رقم (39) على المشتقات التي تكون مدمجة في عقد التأمين ما لم تكن المشتقة الضمنية هي عقد تأمين بحد ذاتها ولا تحتاج شركة التأمين إلى إثبات المشتقة الضمنية بالقيمة العادلة إذا استوفت المشتقة الضمنية تعريف عقد التأمين.

_ يقتضي المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (4) من شركة التأمين أن تقوم بمحاسبة المكونات الإيداعية لبعض عقود التأمين بشكل منفصل لتجنب حذف الأصول والالتزامات من الميزانية العامة ، حيث يوجد في العقد مكون تأميني ومكون إيداعي.

_ قد يكون أحد الأمثلة على ذلك هو عقد تأمين ذو بنود مشاركة في الأرباح حيث تمنح شركة التأمين ضمانة تتعلق بالحد الأدنى لتسديد قسط التأمين .وكما هو الحال مع المشتقات الضمنية ,على شركات التأمين أن تحدد أي سياسات قد تقتضي التجزئة . بشكل عام سيغطي معيار المحاسبة الدولي (39) أي مكون إيداعي وستغطي السياسات المحاسبية الحالية أي ميزة تأمين .

_ يوضح المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (4) أيضا قابلية تطبيق ممارسة معينة غالبا ما تسمى بمحاسبة الظل . وتسمح هذه الممارسة لشركات التأمين بتعديل التزاماتها فيما يخص أي تغيرات تتطرأ إذا تم تحقيق أية أرباح وخسائر غير محققة من الأوراق المالية ,ويمكن الاعتراف بأي حركات في الالتزام ضمن حقوق الملكية بالإنسجام مع الاعتراف بأرباح أو خسائر الاستثمار غير المحققة .

2 _ تحديد السياسات المحاسبية و التغيرات فيها :[2]

أعفى المعيار بشكل مؤقت المؤمن من بعض المتطلبات التي نصت عليها معايير التقارير المالية IFRSs , ويشمل ذلك المتطلبات المتعلقة بأحد ما ورد في الإطار المفاهيمي للإبلاغ المالي في إختيار السياسات المحاسبية لعقود التأمين , وأجاز المعيار للمؤمن أن يغير سياسته المحاسبية لعقود التأمين إذا نتج عن ذلك فقط عرض القوائم المالية لمعلومات أكثر ملائمة وليست أقل موثوقية .

3 _ بيان متطلبات الإعتراف والقياس :

وهي مجموعة من المتطلبات تتعلق بما يلي :

---

[1]) سحنون بونعجة , نبيل بوفليح , محاسبة شركات التأمين من منظور المعايير المحاسبية الدولية , الملتقى الدولي السابع حول " الصناعة التأمينية , الواقع العملي وآفاق التطوير – تجارب الدول – " , جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف , الجزائر , يومي 03 – 04 ديسمبر 2012 , ص 13

[2]) خالد جمال الجعارات , مختصر المعايير المحاسبية الدولية ,كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , جامعة قاصدي مرباح ورقلة , 2015 , ص 28 - 29

1) الإعفاء المؤقت من تطبيق معايير التقارير المالية IFRSs
2) فحص كفاية الإلتزام .
3) الإنخفاض في أصول إعادة التأمين .
4) معدلات الفائدة السوقية الجارية .
5) الحيطة و الحذر .
6) هوامش الإستثمارات المستقبلية .
7) محاسبة الظل .
8) عقود التأمين المقتناة في إندماج الأعمال .
9) عوامل المشاركة التقديرية في عقود التأمين وفي أدوات التأمين .

4 _ بيان متطلبات الإفصاحات :

1) معلومات تساعد المستخدمين في فهم القيم في القوائم المالية للمؤمن والتي تظهر بسبب عقود التأمين .
2) معلومات عن طبيعة ومدى مخاطر الناتجة عن عقود التأمين .

المبحث الثاني : عرض و تحليل الدراسات السابقة

المطلب الأول : عرض الدراسات

يعتبر موضوع دراسة النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين في ظل معيار عقود التأمين من الدراسات الحديثة والمطلوبة التي يستلزم النظر فيها , حيث أني إعتمدت في هذه الدراسة على مجموعة من الدراسات تخدم الموضوع وتحقق الأهداف المرجوة .

✓ **دراسة نورالدين بعيليش بعنوان التنظيم المحاسبي في شركات التأمين في ظل النظام المحاسبي المالي الجزائري ماستر دراسات محاسبية و جبائية معمقة سنة 2010 _ 2011 :**

حيث تناولت هذه الدراسة كل ما يتعلق بالنظام المحاسبي والسياسات المحاسبية بما فيها من تنظيم ومختلف المعالجات المحاسبية والتسجيل المحاسبي وقد تطرقت هذه الدراسة إلى الإشكالية التالية :

_كيف يتم التنظيم المحاسبي في مؤسسات التأمين الجزائرية في ظل النظام المحاسبي المالي ؟

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجزائري مع إبراز أهم الأنشطة الرئيسية لمؤسسات التأمين والتي تؤثر على النظام المحاسبي وترتكز أيضا على إعطاء صورة واضحة وبسيطة عن محاسبة التأمين , وإعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي بالإضافة إلى دراسة الحالة في الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بورقلة ونعرض أهم النتائج التي توصل إليها الباحث:

1. الجزائر تناولت نظام محاسبي مرن يتماشى مع التغيرات الإقتصادية ويتكيف مع أسس وقواعد المعايير المحاسبية الدولية وأن النظام يهدف إلى تحقيق التوافق بين الممارسات المحاسبية في الجزائر.
2. يتميز قطاع التأمين بعدة خصائص عن باقي القطاعات في الجانب التنظيمي والمحاسبي .

3. عدم إمكانية مؤسسات التأمين من تقدير أرباحها وخسائرها بدقة كافية في ختام السنة المالية وهذا لسبب أن عقود التأمين تتخطى مدة نهاية السنة المالية التي عقدت فيها .

✓ **دراسة صالحي يونس , بعنوان مدى إستجابة النظام المحاسبي المالي لمتطلبات شركات التأمين الجزائرية ماستر دراسات محاسبية و جبائية معمقة سنة 2013 _ 2014 :**

تمحورت هذه الدراسة حول تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين في الجزائر ومدى مواكبته والمستجدات التي تأتي بها المعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية , وقد تطرقت الدراسة إلى الإشكالية التالية :

_ ما مدى إستجابة النظام المحاسبي المالي للممارسات المحاسبية لشركة التأمين الجزائرية ؟

فقد تمت الدراسة في معرفة النظام المحاسبي المالي على مستوى شركات التأمين ومعرفة مخرجاته وكيفية سير حساباته , وإعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي بالإضافة إلى دراسة الحالة بالشركة الوطنية للتأمينات (SAA) بورقلة وتوصل الباحث إلى النتائج التالية:

1. التعرف على النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين ومقارنته بالقديم .
2. تحديد مخرجات النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين ومقارنتها مع المؤسسات الأخرى .
3. إبراز دور المحاسبة المطبقة في شركات التأمين .

✓ **دراسة طايلب فاتح , بعنوان محاسبة شركات التأمين في ظل المعايير المحاسبية الدولية , ماجستير محاسبة سنة 2014 _ 2015 :**

تناولت هذه الدراسة آلية تكييف النظام المحاسبي المالي مع معيار الإبلاغ المالي الدولي الرابع في شركات التأمين مبرزا مختلف التعديلات التي طرأت عليه , وقد تطرقت الدراسة إلى الإشكالية التالية :

_ ما مدى توافق النظام المحاسبي المالي لشركات التأمين مع المعايير المحاسبية الدولية ؟

وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تطبيق النظام المحاسبي في شركات التأمين , وإستعراض معايير المحاسبة الدولية التي تتأثر بها شركات التأمين والتعرف على مختلف العناصر التي تتناولها , وإبراز أهميتها في زيادة الإفصاح المحاسبي والإطلاع على مختلف التعديلات التي حدثت على النظام المحاسبي المالي ليتوافق مع قطاع التأمينات , ومدى توافقها مع المعايير المحاسبية الدولية وأخيرا تم إسقاط الجانب النظري من الدراسة على شركات التأمين وإعادة التأمين ومن ثم التعرف على حقيقة تطبيق النظام المحاسبي في شركات التأمين وإعتمدت هذه الدراسة لمعالجة الإشكالية السابقة الذكر على كل من المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن في الجانب النظري , أما فيما يخص الجانب التطبيقي قام الباحث بدراسة وضعية واحدة لإسقاط ما تم إدراجه نظريا فقد تم إستخدام منهج دراسة الحالة وتمثلت نتائج هذه الدراسة المحصل عليها فما يلي :

1. شهدت معايير المحاسبة الدولية قبولا دوليا واسعا ,إذ إتهجت العديد من الدول نحو تبنيها وذلك بإصلاح نظامها المحاسبي والجزائر كغيرها من الدول إنتهجت هذا المسار بتبنيها النظام المحاسبي المالي .

2. تمكن (IASB) من إعداد معيار محاسبي بإمكانه توضيح القواعد المحاسبية التي يمكن لشركات التأمين إتباعها , وهو أول معيار يصدر عنه حول عقود التأمين ,ولقد إتسم مشروع تحضيره بطول فترة إعداده بسبب تعقده , حيث لم يتمكن بعد إتمامه .
3. يسمح تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في شركات التأمين بتوفير معلومات مالية شفافة موثوق بها ومعبرة فعلا عن الوضعية المالية , وبالإفصاح عن الحد الأدنى من المعلومات الضرورية لجميع الأطراف لإتخاذ القرارات اللازمة.
4. إعتمد النظام المحاسبي المالي في معالجة الأصول والخصوم المالية على القواعد والتطبيقات التي أقرها المعيار IAS 39 .

✓ **دراسة طبايبية سليمة , بعنوان دور محاسبة شركات التأمين في إتخاذ القرارات وفق معيار الإبلاغ المالي الدولية , دكتوراه العلوم , سنة 2013 _ 2014 :**

ترتكز هذه الدراسة على المزج بين الفكر المحاسبي للتأمينات والواقع العملي وصولا إلى كيفية إتخاذ القرارات من خلال نتائج النظام المحاسبي المتمثلة في مخرجات هذا النظام (القوائم المالية) وقد تطرقت الدراسة إلى الإشكالية التالية :

_ هل تعد البنية المالية التحتية لشركات التأمين قادرة على الإلتزام بالإطار النظري للمحاسبة وفقا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية ؟

وهدفت هذه الدراسة إلى محاولة تسليط الضوء على الإطار النظري للمحاسبة وكذا معايير الإبلاغ المالي الدولية والمنصوص عليهما من قبل مجلس المعايير المحاسبية ومعرفة مقدرة البنية المالية لشركات التأمين على تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية وتحديد إمكانية إتخاذ القرارات من قبل شركات التأمين نظرا لتطبيق هذا المعيار , والإطلاع على واقع شركات التأمين في الجزائر بشكل عام و معرفة بنيتها المالية بشكل خاص, وقسمت هذه الدراسة إلى خمس فصول وإعتمدت في طريقة علاجها على المنهج التاريخي عند تتبعها لمراحل تطوير التأمين وكذا تعقب مسار نظام التأمين في الجزائر ودراسة مختلف التحولات الحادثة عند كل مرحلة زمنية محددة ويأتي إستخدام المنهج الوصفي التحليلي بشكل كبير على في جميع الجوانب النظرية والتطبيقية إلى جانب المنهج الإحصائي المستخدم في الدراسة الميدانية حيث تمكنت الباحثة من خلال الدراسة الميدانية والتطبيقية إستخلاص النتائج التالية :

1. ينطبق هذا المعيار على كافة عقود التأمين بما فيها عقود إعادة التأمين التي تقوم شركة التأمين بإصدارها وعقود إعادة التأمين التي تحوزها , وذلك بإستثناء عقود معينة تخضع لمعايير دولية أخرى , كما أنه لا ينطبق على أصول وإلتزامات شركة التأمين التي تقع ضمن معيار المحاسبة الدولي (39) .
2. كما يتطلب المعيار من شركة التأمين إختبارات لكفاية إلتزامات التأمين المعترف بها وإختبار إنخفاض قيمة أصول إعادة التأمين .
3. يؤكد معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (4) على أنه لا تحتاج شركات التأمين لتغيير سياستها المحاسبية المتعلقة بعقود التأمين لإستبعاد الحيطة الشديدة .
4. تغير شركات التأمين التي تطبق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أو التي تتبناها للمرة الأولى في سياستها المحاسبية لحالة واحدة فقط , وهي إذا كانت التغيرات تجعل من البيانات المالية أكثر ملائمة لمتطلبات عملية إتخاذ القرار الإقتصادي لا أن تكون أكثر موثوقية أو أقل موثوقية .
5. يستلزم المعيار رقم (4) من شركة التأمين :

- تحقيق توازن بحيث لا تحجب المعلومات الهامة إما بإدخال مقدار كبير من التفاصيل غير الهامة أو بتجميع البنود التي لها خصائص جوهرية مختلفة .
- أن تفصح عن المعلومات المتعلقة بمخاطر التأمينية
- أن تفصح عن البيانات التالية التي تساعد المستخدمين على فهم المبالغ و توقيتات التدفقات النقدية المستقبلية من عقود التأمين .

✓ **دراسة عيسى هاشم حسن بعنوان أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على القوائم المالية لشركات التأمين , دكتوراه في المحاسبة , سنة 2011 :**

قيمت هذه الدراسة الواقع الحالي للممارسات المحاسبية في شركات التأمينية السورية و خاصة مدى إلتزام تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لشركات التأمين , وقد تطرقت هذه الدراسة إلى الإشكالية المطروحة التالية :

كيف سيؤثر إعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وخاصة المعيار رقم (4) على القوائم المالية لشركات التأمين السورية ؟

هدفت هذه الدراسة لتحسين الممارسات المحاسبية الحالية وتحسين مستوى الإفصاح عن عقود التأمين في التقارير المالية لهذه الشركات وتقديم المعلومات المفيدة للأطراف المهتمة لإتخاذ القرارات الملائمة , وإعتمد الباحث في الدراسة الميدانية على توزيع الإستبيان , و أظهرت الدراسة نتائجها كالتالي :

1. إلتزام شركات التأمين السورية بمتطلبات المعيار رقم (4) فيما يتعلق بالإفصاح عن المعلومات التي تحدد وتوضح المبالغ الناشئة عن عقود التأمين .
2. تدني إفصاح شركات التأمين السورية عن معلومات مخاطر التأمين مع تركيز الإفصاح على التحليل الوصفي لهذه المخاطر دون أي تحليلات كمية , وهذا كله لا يسهم في تقييم أخطار التأمين وإعادة التأمين .
3. تطبيق طرق متنوعة للإعتراف والقياس بقيمة الأصول وإلتزامات عقود التأمين والإيرادات والنفقات التي تنشأ عن تلك العقود.

المطلب الثاني: ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة

الفرع الأول : أوجه الشبه و الإختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

سنتطرق في هذا المطلب إلى مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة ومحاولة استنتاج كل من أوجه التشابه وأوجه الاختلاف فيما يلي:

من خلال إستعراض الدراسات السابقة يتضح لنا على أنها هي نقطة بداية للدراسات الحالية و تكملة لما بدأته هذه الدراسات السابقة , حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى توافق النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين مع معيار الإبلاغ المالي الدولي الرابع IFRSs 4 ومدى إلتزام شركات التأمين بتطبيق كل من النظام المحاسبي المالي و معيار عقود التأمين .

_ تطرقت دراسة نورالدين بعيليش وصالحي يونس إلى نفس الهدف الذي تطرقت إليه الدراسة و المتمثل في آلية تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين إلا أن الدراسة الحالية تخصصت في جزء حول معيار عقود التأمين وأتفقا مع الدراسة من حيث

المنهج بينما اختلفا من جانب ميدان الدراسة التطبيقية (الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين) , و تطرقت دراسة طايلب فاتح إلى نفس المضمون الدراسة الحالية إلا أنها إعتمدت من حيث المنهج المتبع في الدراسة على المنهج التاريخي و المنهج المقارن بينما ركزت دراستي على المنهج الوصفي وتمت الدراسة الميدانية في نفس الشركة (ش.ت.إ.ت) إلا أن دراسته تمت على مستوى المديرية الجهوية بينما الدراسة الحالية تمت على مستوى الوكالة و بخصوص دراسة طبايبية سليمة تطرقت إلى الجانب الخاص بمعيار عقود التأمين لكن كدور لإتخاذ القرارات في شركات التأمين و هو ما تم التطرق له في الدراسة لكن في حدود معرفة قدرة تطبيق هذا المعيار, وبالنسبة لدراسة عيسى هاشم حسن , أخذت نفس المضمون حول كيفية تقييم شركات التأمين من خلال تطبيق المعيار IFRSs4 بارزة آثاره حول تقييم جودة القوائم المالية وتمت هذه الدراسة في سوريا بينما الدراسة الحالية في الجزائر .

من خلال مما أنجز في هذه الدراسة نلاحظ على أنها تتفق مع بعض الدراسات سواء من ناحية المضمون أو من نواحي أخرى تتمثل في دراسة الجوانب النظرية , مع أن اغلب الدراسات السابقة اعتمدت في الجانب التطبيقي على الاستبانة كأداة لجمع البيانات بينما تم الإعتماد في الدراسة الحالية على تحليل الوثائق ومقابلة شفوية .

الفرع الثاني: مجال الاستفادة من الدراسات السابقة

- ✓ تم الاستفادة من الدراسات السابقة في إعداد المنهجية المتبعة.
- ✓ تم الاستفادة منها لتكوين الجانب النظري.
- ✓ تم الاستفادة من الدراسات السابقة في اختيار منهج وأدوات الدراسة المناسبة.
- ✓ الإلمام بالنتائج المتوصل إليها في الدراسات السابقة والانطلاق في الدراسة الحالية.

خلاصة الفصل:

بعد دراستنا لهذا الفصل الخاص يتضح لنا أهمية التنظيم المحاسبي في شركات التأمين ودوره في تحقيق التنمية الإقتصادية لأنه يعكس الحالة المالية لها , وذلك من خلال معرفة مختلف طرق المعالجة المحاسبية لمختلف الأنشطة التأمينية .

و للإيضاح أكثر سنتناول دراسة تطبيقية لتبيين الجوانب التقنية لأنشطة التأمين و تحليل بعض الوثائق الخاصة بها لمعالجة الأنشطة التأمينية محاسبيا , بالإضافة إلى إجراء مقابلة شفوية مع مسيري قسم المحاسبة و المالية لمعرفة مدى إستجابة معيار الإبلاغ المالي الدولي (4) IFRSs .

الفصـل الثاني

الدراسة الميدانية

تمهيد الفصل:

بغية للتعرف في الموضوع أكثر وإيجاد إجابات للفرضيات المطروحة ارتأينا أن نقوم بدراسة ميدانية بهدف قياس درجة التطابق بين الجانب النظري والجانب التطبيقي ، وذلك لمعرفة مدى توافق النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين الجزائرية مع معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRSs (4) .

لهذا تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، تناول في المبحث الأول الطريقة والأدوات المستخدمة، وفي المبحث الثاني تم عرض النتائج المتوصل إليها ومناقشتها مع إستخلاص التوصيات النهائية من واقع دراسة الموضوع .

وركزت الدراسة في الجانب التطبيقي على مصدرين أساسين وهما :

_ الفحص المباشر للمعالجات المحاسبية التي تتناولها الشركة الجزائرية التأمين وإعادة التأمين .

_ المقابلة الشفوية مع مسيري قسم المحاسبة والمالية لتوضيح مدى تطبيق المعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRSs (4) .

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة

للقيام بأي دراسة لابد من تتبع منهج معين وطريقة معينة للوصول إلى النتائج المرجوة، ولذلك سوف نوضح في هذا المبحث الطريقة والأدوات التي اعتمدنا عليها في هذه الدراسة، وتحديد المتغيرات وقياسها بغية الوصول إلى نتائج معينة مع اختبار الفرضيات الموضوعة.

المطلب الأول: طريقة الدراسة

في هذا المطلب سنتطرق إلى مصادر المعلومات من جهة ومجتمع وعينة الدراسة من جهة أخرى.

الفرع الأول: مصادر المعلومات

اعتمدنا في دراستنا على مصدرين أساسين وهما:

المصادر الأولية: من أجل معالجة الجانب التطبيقي للموضوع تم إختيار الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين بتقرت (CAAR) كونها من بين الشركات التي لها أنشطة زيادة عن الشركات الأخرى ، ولذلك يمكننا الوصول إلى نتائج تدعم موضوع دراستنا.

المصادر الثانوية: الجانب النظري تمت معالجته بناء على المصادر الثانوية المتكونة في المراجع المتمثلة في رسائل الدكتوراه والماجستير، المقالات، النصوص التشريعية والتنظيمية .

الفرع الثاني:مجتمع وعينة الدراسة

نظرا لكون إشكالية دراستنا تتمحور حول مدى توافق النظام المحاسبي في شركات التأمين مع معيار الإبلاغ المالي الدولي الرابع (4) IFRSs ، ونظرا للصعوبة التي وجدناها في إسقاط هذا الموضوع على الشركة فقد اقتصرت دراستنا على الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR) ، وذلك لمعرفة مسار التنظيم المحاسبي في شركات التأمين .

وسوف نحاول إسقاط المفاهيم النظرية على الدراسة التطبيقية التي نحن بصددها.

_ تقديم الشركة :

1 _نشأة الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين CAAR :

تعتبر من إحدى أكبر و أقدم الشركات لقطاع التأمين في الجزائر و تم إنشاء المؤسسة عقب الإستقلال في 08 جوان سنة 1963 بموجب قانون 63/197 ,وكانت تسمى بالصندوق الجزائري للتأمين و إعادة التأمين حيث نشأت بغرض الحد من تحويل المبالغ المالية التي كانت الشركات الفرنسية للتأمين تحولها للخارج برسم إعادة التأمين و تم تكليفها بمتابعة و مراقبة عمليات التنازل القانوني و كان الهدف من ذلك هو السماح للدولة الجزائرية على مراقبة سوق التأمين , حيث كانت تلزم أي مؤسسة تباشر نشاطها في الجزائر أن تتنازل عن أقساطها ما نسبته 10% لصالح المؤسسة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين CAAR.

و في سنة 1975 إذ بها تتنازل عن نشاط إعادة التأمين إلى الشركة المركزية لإعادة التأمين CCR , وفي سنة 1985 تغيرت تسميتها إلى الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين و تنازلت عن محفظتها في فرع النقل إلى الشركة الجزائرية للتأمين الشامل CAAT , و في ظل الإصلاحات الإقتصادية سنة 1988 التي مست قطاع التأمين و في إطار هيكلة نشاطها أصبحت تختص في الأخطار الصناعية , وفي سنة 1989 و مع إلغاء قانون التخصص و الإنتقال إلى الإستقلالية عملت الشركة من جديد على تنويع محفظتها (النقل , السيارات , تأمين الأشخاص) و في سنة 1995 تنازلت عن محفظتها في فرع القرض الموجه للتصدير إلى الشركة الجزائرية للتأمين و ضمان الصادرات CAGEX .

2 _ التعريف بالشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين CAAR :

هي شركة عمومية إقتصادية ذات أسهم تتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلالية المالية , موضوعة تحت وصاية وزارة المالية و هي متخصصة في التأمين على الأضرار , تمتلك رأس المال الإجتماعي بـ 12 مليار دينار محررة كليا سنة 2012

3_ شبكة التوزيع : و نجد فيها

أ. **المديرية العامة** : يترأسها السيد المدير إبراهيم كسالي و مقرها الرئيسي في48 نهج العقيد ديدوش مراد – 16000 بالجزائر العاصمة , وتتفرع إلى 5 وحدات جهوية وهي كالآتي :

- ❖ المديرية الجهوية " الحراش " و تضم 30 وكالة
- ❖ المديرية الجهوية " بوزريعة " و نضم 23 وكالة
- ❖ المديرية الجهوية " عنابة " و تضم 27 وكالة , من بينها وكالة تقرت 314 و هي محل الدراسة
- ❖ المديرية الجهوية " وهران " و تضم 19 وكالة
- ❖ المديرية الجهوية " قسنطينة " و تضم 17 وكالة

ب. **الوكالات المباشرة** : و هي فروع من المديريات الجهوية تمارس نشاط التأمين و إعادة التأمين محليا عبر مجمل تراب الوطن.

ج. **الوكالات العاميين (غير مباشرة)** : و هم أشخاص ماديين تمنح لهم إعتمادات من طرف الإتحاد الجزائري للتأمينات لممارسة نشاط التأمين , و يتحملون المسؤولية الشخصية للشركة , فهم يعتبرون سماسرة (وسطاء بين الشركة و العملاء) و يتقاضون أجورهم على حسب رقم الأعمال المحقق .

ح. **شبك التأمين البنكي** : يتمثل في تقديم خدمات و بيع مختلف منتجات التأمين التي يتكفل البنك بإصدارها من خلال عقود التأمين و من أمثلتها (عقد التأمين على الحياة , التأمين على أخطار السكن, التأمين على السفر إلى الخارج , التأمين المؤقت على الوفاة , التأمين على القرض) و هي ملزمة بإبرام عقود قرض بنكي , قرض الإستثمار .

خ. **فرع كرامة** : و يترأسها الرئيس المدير العام لشركة كرامة السيد مختار ناوري و هي جزء من الأم تختص في التأمين على الأشخاص و تمتلك رأس مالها يقدر بمليار دينار حيث تمارس نشاطها ميدانيا داخل الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين CAAR إلى حين إنفصالها تماما عن الشركة و تهدف إلى تطوير فرع التأمينات على الأشخاص في الجزائر من خلال منتوجات جديدة و أساليب جديدة للتسيير و التسويق."

و قدم تم تأسيس ثلاثة فروع متخصصة في التأمينات على الأشخاص: شركة التأمين و الاحتياط و الصحة و شركة التامين على الحياة "تالا" و الشركة المختلطة الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية و سلامة للتأمينات.

4- الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين

الشكل رقم (2–1) : الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين لوكالة تقرت 314

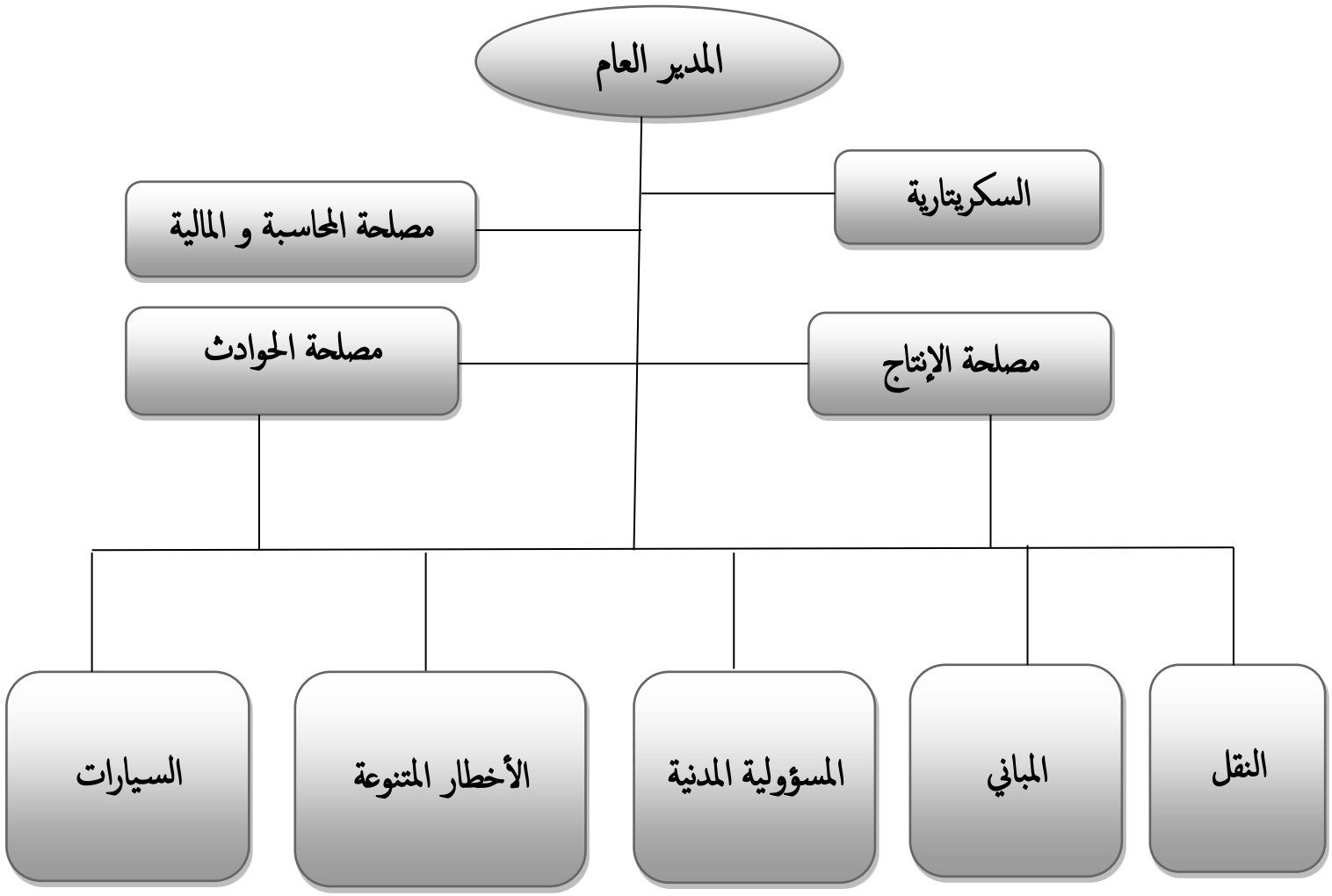

المصدر : الوثائق الداخلية للشركة

أولا_ مصلحة الإنتاج :

تقوم هذه المصلحة بتولي شؤون العملاء للحصول على طلبات التأمين و إصدار بوليصة (وثيقة) التأمين الخاصة بجميع المركبات ذات المحرك , بالإضافة إلى البضائع و العقارات و ذلك باستخدام نظام المعلومات ORASS-5- الذي يعمل على حساب قيم الأقساط بطريقة آلية .

1 _ حالة تأمين المركبات : عندما يتقدم المؤمن له الى مصلحة الانتاج يقوم المؤمن بمخاطبته للتعرف عليه و على الخطر المراد تأمينه و مقدار القسط الواجب دفعه , و يكون مرفوقا برخصة السياقة , البطاقة الرمادية و شهادة العمل من أجل التخفيضات إن وجدت .

و نجد حالتين لهذا النوع من التأمين و هما :

- التأمين ضد جميع الأخطار (assurance tout risque) : و يشترط أن لا يتجاوز عمر السيارة 5سنوات
- التأمين ضد بعض الأخطار (assurance semi risque) : و يشترط أن لا يتجاوز عمر السيارة 10سنوات

و في كلتا الحالتين يتم معاينة المركبة و يتم تصويرها و تسجل الملاحظات في وثيقة تسمى شهادة المعاينة , و من ثم تطبع وثيقة الضمانات و بوليصة التأمين مع وصل التسديد للمؤمن له ليتوجه بها إلى مصلحة المحاسبة من أجل تسديد قيمة القسط قبل أن يستلم عقد التأمين .

2 _ حالة تأمين البضائع : يشترط في هذه الحالة أن تكون المركبة الناقلة للبضائع مؤمنة في نفس الوكالة , و يطلب من المؤمن له فواتير أو وثائق تثبت البضاعة كما يشترط أن لا تقل عن مليوني سنتيم لتأمينها .

3 _ **حالة تأمين العقار** : يرفق المؤمن بالوثائق التالية :

- عقد ملكية السكن إذا كان مالكه أو إذا كان مستأجره يطلب منه شهادة الإيجار .
- رخصة البناء ليتم تحديد همر المبنى و مساحته و المنطقة الجغرافية التي يقع فيها .
- إستمارة من الوكالة تملأ من طرف المؤمن له و يحدد فيها القيمة الحالية للعقار .

ملاحظة : مدة سريان العقد إجباري سنة كاملة في حالتي تأمين البضائع و العقار .

ثانيا _ مصلحة الحوادث و عملية التعويض :

تختص هذه المصلحة بدراسة ملفات الحوادث المصرح بها عبر وثائق التبليغ (déclaration sinister), حيث لا تتجاوز مدة التبليغ 7 أيام من يوم الحادث المادي أما إن كان الحادث جسمانيا فإن المدة تصبح 30 يوم و 3 أيام في حالة السرقة أو الحريق .

1_ حالة حادث سيارة : يتقدم المؤمن للتصريح بالحادث مصحوبا بنسخ الوثائق التالية :

- شهادة التامين
- البطاقة الرمادية
- رخصة السياقة

بالإضافة إلى إعطاء معلومات مضبوطة بخصوص الحادث تتمثل في :

- تاريخ وقوع الحادث
- ظروف الحادث
- طبيعة الأضرار اللاحقة للمركبة

يقوم أعوان المصلحة بمراقبة صحة المعلومات الموجودة في وثيقة تصريح بالحادث و التدقيق فيها , ثم تقدم له وثيقة الأمر بالخبرة (order d'expertise) لمعاينة الأضرار من قبل الخبير .

يتم فتح ملف تقني ضمن برنامج (orass- v5) بقيمة جزافية للأضرار تقدر بـ 32757,00 دج بمجرد التصريح بالحادث , لتستخرج بعدها وثيقة تسمى (Avis de sinistre) و عند وصول تقرير الخبرة – الذي يقيم فيه الخبير حجم الأضرار ماليا – يتم إدخال القيمة المالية لأضرار اللاحقة بالمركبة في الملف المفتوح ضمن برنامج (Orass- v5) تخصم من قيمة التقرير الخبرة نسبة حسب أقدمية السيارة , كما تضاف إليه قيمة مالية عن الأيام التي توقفت فيها بسبب التصليح .

يتم بعد ذلك إعداد وثيقة تسمى وصل التسوية (Quittance de réglement) بالمبلغ مالي المحصل مما سبق ذكره , ليحول الملف بعد ذلك إلى مصلحة المحاسبة و المالية حتى يصرف المبلغ للمستفيد في شكل صك بنكي بعد التحقق من قيمة المبلغ .

ملاحظة : تختلف طريقة و مبلغ التعويض من المؤمن إلى آخر حسب نوعية التأمين و الضمانات .

2_ حالة السرقة أو الحريق : يتقدم المؤمن له مرفقا بنسخة عن وثيقة التأمين و تقرير الشرطة او رجال الإطفاء في حالة الحريق .

(نتبع نفس الإجراءات السالفة الذكر في دراسة الملف)

في حالة ما إذا كان الحادث جسماني , فعلى الشركة أن تتولى المسؤولية في الدفاع و المتابعة القضائية , وذلك بتوكيل المحامي المتعاقد معها .

ثالثا _ مصلحة المحاسبة و المالية :

تعتبر هذه المصلحة من الأهم و الأكثر حساسية , لأنها تتعلق بالأمور المالية و العمليات المحاسبية , وتنقسم إلى قسمين هما :

1 **_المالية** : تشمل كل ما يتعلق بتحصيل و صرف الأموال في شكل نقد أو صك أو تحويل مالي من الخزينة .

- متابعة الرصيد البنكي وحركة الصكوك المصروفة التي هي في حالة سريان .
- تتحرك الأموال في دائرة مغلقة بدءا من التجميع اليومي وفقا لرزنامة الإنتاج , ثم تحويلها إلى الحساب البنكي المفتوح بإسم الوكالة.
- تصرف الأموال بعد ذلك الأوجه المستحقة (خدمات , شراء , تعويضات , تكاليف العمال) عن طريق الصكوك أو المقاصة (من حساب الوكالة إلى حساب آخر)

2_ المحاسبة : تعني ضبط الحسابات الموجودة في النظام المحاسبي من خلال تحديد رصيدها وتسجيل الحركات المالية المتعلقة بكل حساب (مدين – دائن)

من 01 جانفي إلى 31 ديسمبر لكل سنة , وتستعمل لذلك 3 أوراق مهمة أساسية وهي :

أ- ورقة مدخلات (pièce de recette) يتم فيها تسجيل العمليات اليومية (المبالغ التي تدخل الصندوق أو الحساب البنكي للوكالة)

ب- ورقة المخرجات (pièce de dépens) ويتم فيها شرح العملية والمبالغ التي تدفع في الصندوق إذا كان المبلغ أقل من 100 دج أو من البنك

ت- ورقة إثبات عمليات مختلفة (pièce d'imputation des opération diverse) و تتعلق بكل الحسابات غير حساب البنك والصندوق

ث- ورقة إثبات العمليات المختلفة بين الوكالات PICIU(Unites pièce d'imputation des cession inter) وتتعلق لكل العمليات التي تقع بين وكالات المديرية الواحدة أو مجموع المديريات الجهوية فيما بينها

تقوم مصلحة المحاسبة والمالية ب :

- تسجيل مختلف العمليات المحاسبية .
- تحصيل ودفع القيم المالية (الإنتاج , التعويض , الخدمات)
- إعداد الأوراق المحاسبية المتعلقة بكل عمليات اليوم .
- تحديد وضعية الوكالة الشهرية (إنتاج , تعويضات , أعباء , ديون , صافي المركز المالي)
- إدخال المعلومات المحاسبية إلى البرنامج (Orass v-5)
- تحويل الأموال المجمعة في الصندوق يوميا إلى البنك .
- إعداد الميزانية العامة السنوية .
- **المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة**

من خلال المعطيات المتوفرة لدينا، ومن أجل إجراء الدراسة الميدانية فقد تم الإعتماد على الأداتين التاليتين:

الفرع الأول: وثائق المؤسسة

الأداة الأولى التي إعتمدنا عليها في دراستنا هي الوثائق التي تبين كيفية تتبع المعالجة المحاسبية لمختلف الأنشطة التأمينية في الشركة ، وأيضا من خلال هذه الوثائق نتمكن من الفهم الجيد للنظام المحاسبي المالي و واقع تطبيقه على الشركات التأمينية ، وهكذا يمكن أن نصل إلى نتائج مهمة ومفيدة.

الفرع الثاني: المقابلة الشخصية

فمن خلال المقابلة الشخصية مع المسؤولين في المؤسسة يمكننا معرفة الحقائق، والفهم الجيد لموضوع دراستنا، وذلك من خلال الأسئلة المطروحة حول مدى إلتزام الشركة بتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (4) IFRSs ، بالإضافة إلى الإستفادة من المسؤولين عن متابعة هذه المعيار من خبراتهم في هذا المجال، ومحاولة أخذ فكرة عن مدى

تفاعل الشركة مع هذا المعيار، كما أن المقابلة الشخصية تمكننا من طرح عدة أسئلة تساعدنا في التوصل إلى حل للإشكالية المطروحة.

المبحث الثاني: النتائج والمناقشة

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى استعراض طريقة سير النظام المحاسبي في الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR) ، خلال الأدوات التي تم إختيارها، من أجل استخلاص النتائج ومناقشتها.

المطلب الأول: نتائج الدراسة

سوف نقوم في هذا المطلب بعرض نتائج المقابلة من جهة، ومن جهة ثانية تحليل الوثائق المتوفرة لدينا.

الفرع الأول : المعالجة المحاسبية لعملية التأمين

1- التسجيل المحاسبي لعملية الإنتاج :

عندما يريد شخص تأمين أحد ممتلكاته من الأخطار يتوجه نحو وكالة التأمين لمصلحة الإنتاج مرفقا بالوثائق اللازمة على حسب نوع التأمين فيتم تحرير عقد التأمين من طرف المؤمن منه ثم يتوجه المؤمن له إلى مصلحة المحاسبة والمالية لتسديد قسط التأمين , وتتم عملية القبض من الزبون إلى أمين الصندوق المبلغ المحدد في عملية التأمين وفي الأخير يتم تسجيل من طرف المحاسب جميع عمليات الإنتاج والتحصيل والتحويل البنكي بشكل يومي .

مثال : قام السيد الضب حمودي بتأمين سيارته لدى مصلحة الإنتاج بعد تقديمه لجميع المعلومات الخاصة بالعقد وإختياره لنوع الضمانات المقدمة وتبين أن مبلغ التأمين هو 59489,98 دج و تم تسديد هذا المبلغ عن طريق أمين الصندوق في مصلحة المحاسبة والمالية بوصل تسديد (أنظر الملحق رقم 01) .

وقام المحاسب بتسجيل القيود التالية :

		2016/04/26		
5301		الصندوق	59489,98	
	4110	المؤمن له		59489,98
		قيد التحصيل نقدا		

و يتم تحويل المبلغ من الصندوق إلى البنك و يسجل محاسبيا كالآتي :

		نفس التاريخ		
581		تحويل الأموال	59489,98	
	5301	الصندوق		59489,98
		التحويل النقدي بالبنك		
		نفس التاريخ		
5121		البنك	59489,98	
	581	تحويل الأموال		59489,98
		الإيداع النقدي بالبنك		

_ يعتبر المبلغ المدفوع للتأمين عن الخطر بالنسبة للشركة إيراد يسجل محاسبيا في حـ/700

و يتكون من قسمين :

القسم الأول : القسط الصافي

القسم الثاني : القسط الإجمالي أو الخام و يتضمن القسط الصافي + المصاريف المباشرة و غير المباشرة (17 TVA + % TGRAD + TD + FGA)

ثم إستلم المؤمن له وثيقة التأمين (أنظر الملحق رقم 02) .

و سجل المحاسب القيد التالي :

		نفس التاريخ		
4110		المؤمن له	59489,98	
	70001	القسط الصافي P N		48991,85
	7003	الإضافات		200,00
	44530	الرسم على القيمة المضافة TVA		8362,61
	44311	صندوق ضمان السيارات FGA		50,76
	44271	طوابع الحجم TD		××××
	44272	طوابع الدمغة TG		1884,76
		إثبات القسط الإجمالي للعقد		

2- التسجيل المحاسبي للحوادث و التعويض :

في هذه المرحلة يقوم المؤمن بالتبليغ عن وقوع الحادث ويكون في مدة محددة على حسب نوع الحادث (مادي أو جسماني) ومن ثم تقوم مصلحة الحوادث بفتح الملف في سجل خاص بالحوادث حيث يعطى لهذا الملف رقم تسلسلي حسب التاريخ , وهذا لغرض تسهيل مراجعة الملف ,كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم (2-1) : سجل الحوادث

رقم الملف	تاريخ الحادث	إسم المؤمن له	الضد	إسم الوكالة

أنظر الملحق رقم (03)

و يتم التحقيق في معلومات التصريح و تأكيدها إن صحت ثم تتم عملية التعويض بعد عملية مراقبة ومراجعة محضر الخبرة من طرف المستخدمين .

و يستلزم مراعاة التدابير التالية :

- إحترام الآجال المحددة للإبلاغ بالتصريح
- التحقق من الضمانات المطابقة في وثيقة التأمين

ومن بعد إستكمال كل هذه الإجراءات تقوم الشركة (مصلحة المحاسبة و المالية) بدفع التعويض المتفق عليه للمتضرر (المؤمن له) بشيك .

مثال : في 2016/04/18 تعرض السيد : الضب حمودي لحادث مروري بسيارته المؤمنة لدى الوكالة **314 تقرت** و قام بإجراء المعاينة الودية للحادث (أنظر الملحق رقم 04) .

ثم كلفته مصلحة الحوادث بأمر الخبرة لتقييم الأضرار (أنظر الملحق رقم 05) , وبعدها أرسل الخبير محضر الخبرة محتوي قيمة تعويض الضرر و أتعاب الخبير, و قام المحاسب بتحرير القيود التالية :

التقييم الأولي للأضرار :

وبعد حجز معلومات المؤمن له والسيارة ومعلومات الخصم وشركة تأمينه في نظام (orass_ v5) يستخرج عون المصلحة وثيقة إعلان عن حادث Avis de sinistre (أنظر الملحق رقم06) ، عندها يقوم المحاسب بتسجيل قيد مبدئي بمؤونة تقدر بـ (3275700دج) محدد من طرف الوكالة , وكان التسجيل كالآتي :

		2016/04/18		
6009011195		مؤونة الأضرار المادية وأتعاب الخبير	32757,00	
	3060011195	أداءات ومصاريف الدفع		32757,00
		تشكيل مؤونة الأضرار المادية و أتعاب الخبير		

التسجيل بالتقييم الحقيقي :

في حالة كان **التقييم الحقيقي** أكثر من **التقييم الأولي** يقوم المحاسب برفع قيمة المؤونة و يكون التسجيل المحاسبي كالآتي :

6009011195		مؤونة الأضرار المادية	××××	
	3060011195	أداءات ومصاريف الدفع		××××
		التقييم الحقيقي للأضرار (زيادة مؤونة الأضرار)		

في حالة **التقييم الحقيقي** أقل من **التقييم الأولي** يكون التسجيل المحاسبي كالآتي :

3060011195		أداءات ومصاريف الدفع	16598,25	
	6009011195	مؤونة الأضرار المادية		16598,25
		التقييم الحقيقي للأضرار (تخفيض مؤونة الأضرار)		

عملية تسوية :

حيث يتقدم الزبون في هذه المرحلة إلى مصلحة الحوادث من أجل تسوية ملفه فيقوم المكلف بمصلحة الحوادث من معالجة الملف على مستوى برنامج المعلومات (ORASS-V5) ويستخرج وصل التسوية بعد ختمه والتأشير عليه من طرف رئيس المصلحة و مدير الوكالة ومن ثم يتوجه الزبون نحو مصلحة المحاسبة والمالية من أجل إستلام صك التعويض بعد التأكد من سلامة العملية (حساب مبلغ التعويض – الشخص المعني – الوثائق الأصلية للملف ..)

و عندها يقوم المحاسب بالتسجيل المحاسبي التالي : إثبات عملية التسوية (Constatation) :

6000011195 600611195		أداءات رئيسية (للمؤمن له) أداءات اتعاب الخبير	14700,00 1458,75	
	6009011195	مؤونة الأضرار المادية تسوية مؤونات الأضرار ترصيد القيمة الحقيقية لمؤونة الأضرار		16158,75

عند تسديد مستحقات المؤمن له لما لحقه من أضرار يقوم المحاسب بتسديده بشيك بنكي ويسجل ذلك محاسبيا كالآتي :

3060091195		أداءات ومصاريف للدفع	14700,00	
	5121	البنك		14700,00
		قيد تسوية مبلغ التعويض		

أنظر الملحق رقم (07)

وكذلك يسجل قيد تسوية أتعاب الخبير كالآتي :

3060091195		أداءات ومصاريف للدفع	1458,75	
	5121	البنك		1458,75
		قيد تسوية أتعاب الخبير		

أنظر الملحق رقم (08)

في حالة إستفاء جميع الأعباء لهذا الملف (حقوق المؤمن له و حقوق الخبير التقني) يتم عندها غلق الملف على المستوى التقني و يستخرج عون مصلحة الحوادث وثيقة إعلان عن حادث مرصد أي القيمة = 0 دج وعندها يقوم المحاسب بالتسجيل القيد التالي :

3060011195		الأضرار والمصاريف المسددة	16158,75	
	306009115	أضرار على العمليات المباشرة		16158,75
		(رصيد حسابا الأضرار) إغلاق الملف		

الفرع الثاني : المعالجة المحاسبية للمؤونات المقتنة

1_ مؤونات على ديون المؤمن لهم :

في كل نهاية كل سنة مالية بتاريخ N/12/31 يقوم المحاسب بإجراء القيود تشكل مؤونات تتعلق بالعملاء وأخرى تسبيقات الدائنين وغيرها من مؤونات مختلفة , أما بالنسبة لشركات التأمين فهنالك شيء خاص بها وهو نسب إحتمالية الإنتاج وهذه المؤونات كلها تسترجع في بداية السنة المالية الموالية

مثال : تم الإكتتاب بين (المؤمن له) A والشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين في سنة 2012 على عقد تأمين مدته سنة

مع العلم أنه لم يسدد ما عليه من ديون (أنظر الملحق رقم 09) .

وبعد إنقضاء آجال سداد هذا الدين , يتوجب إنشاء مؤونة محددة من أصل هذا الدين ويتم تحديدها وفقا لسلم خاص بالوكالة يقيد كيفية تكوين المؤونة على الديون المؤمن لهم .

الجدول رقم (2-2) : سلم تحديد نسب المؤونات على ديون المؤمن لهم

نوع الديون	ديون جارية (أقل من 6 أشهر)	ديون مشكوك فيها (من 6 أشهر إلى 12شهر) (من 12 شهر إلى 2 سنة)	ديون تحت الخطر (أكثر من 2 سنة)
نسب المؤونات	% 0	% 30 من 50 % إلى 80 %	% 100
ملاحظة	يرتبط في الأغلب بتاريخ الإستحقاق	نظرا لدرجة خطر عدم التحصيل يتم التقرير عنه من الهياكل التقنية	يتم إغلاق الملف عند الحكم بأنها تحت الخطر وغير قابلة للتحصيل نهائيا

المصدر : الوثائق الداخلية للشركة

يقوم المحاسب بتحويل الدين في نهاية السنة المالية من حساب الزبائن إلى زبائن مشكوك فيهم ويسجل القيد كالآتي :

		2012/12/31		
41610		مؤمنين مشكوك فيهم	171084,30	
	4110	مؤمنين مشكوك فيهم		171084,30
		تحديد الديون المشكوك في تحصيلها		

في حال بلغ الدين المدة المطلوبة يقوم المحاسب بإكتتاب المؤونة وفق القيد الآتي :

685941		2012/12/31 مخصصات المؤونات وخسائر القيمة	85542,15	
	49100	خسائر القيمة على المؤمنين إكتتاب المؤونة بقيمة 50 % من أصل الدين		85542,15

و في السنة الموالية الجديدة يقوم بإسترجاع المؤونة وفق القيد الآتي :

49100		2013/01/01 خسائر القيمة على المؤمنين	85542,15	
	785941	عوائد المؤونات وخسائر القيمة إسترجاع المؤونة		85542,15

ثم يقوم المحاسب بتحويل عمر الدين كالآتي :

41611		2013/01/01 مؤمنين مشكوك فيهم	171084,30	
	41610	مؤمنين مشكوك فيهم تحويل عمر الدين		171084,30

2_ مؤونات مختلفة :

مثال : في تاريخ 2014/04/30 تقدم المحضر القضائي إلى الشركة من أجل تعويض الضحية في حادث مرور جسماني حيث حكمت بذلك محكمة بسكرة , و لأن الضحية لم يكن مؤمنا لدى وكالة تقرت بل كان مؤمنا عند وكالة CRMA المغير إمتنعت وكالة تقرت تسديد قيمة التعويض نظرا لوجود خطأ في التنفيذ مما أدى بالمحضر القضائي إلى حجز مبلغ التعويض من حساب الشركة البنكي محتسبا حقوق التنفيذ (أنظر الملحق رقم 10) .

في هذه الحالة قام المحاسب بإكتتاب مؤونة متعلقة بالقيمة الإجمالية لهذا الدين و المقدرة ب536834,71 دج كالآتي:

68999		2014/12/31 مخصصات المؤونات وخسائر القيمة	536834,71	
	4989	مؤونات مختلفة		536834,71
		إكتتاب المؤونة		

و في بداية السنة الموالية الجديدة نقوم بإسترجاع المؤونة و يتم التسجيل محاسبيا كالآتي :

4989		مؤونات مختلفة	536834,71	
	785947	عوائد المؤونات وخسائر القيمة		536834,71
		إسترجاع المؤونة		

الفرع الثاني : عرض نتائج المقابلة

من خلال المقابلة التي أجريت مع رئيس قسم المالية والمحاسبة من جهة، و مساعديه من جهة أخرى، تبين أن الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR) تطبق معيار الإبلاغ المالي الدولي (4) IFRSs ، وسوف نوضح هذه النتيجة من خلال الإجابات عن الأسئلة المطروحة[1].

الجدول رقم (2-3) : يبين مدى قدرة شركات التأمين الجزائرية على تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (4)

الرقم	السؤال	الجواب
01	هل أجريتم دورات أو مؤتمرات حول معيار (4) IFRSs ؟	نعم وتم ذلك عن طريق الشركة في مقر الوحدة الجهوية بعنابة لمدة شهر
02	هل هنالك مفهوم لمعيار الإبلاغ المالي الدولي (4) IFRSs في الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين ؟	هنالك مفهوم لمعيار (4) IFRSs يتمثل في عقود التأمين (عقود المنتجات , عقود المسؤولية المدنية , عقود النقل ..) وعقود إعادة التأمين أيضا .
03	في رأيك ما العلاقة التي تربط بين النظام المحاسبي المالي لشركات التأمين و معيار (4) IFRSs ؟	العلاقة هي أن النظام المحاسبي المالي لشركات التأمين يخضع لقواعد وأسس معيار (4) IFRSs الخاص بعقود التأمين , والأصل في النظام المحاسبي للتأمينات أنه مبني على هذا المعيار .
04	عند قيامك بمختلف الممارسات المحاسبية هل تراعي كل بنود معيار (4) IFRSs أو جزء منها ؟	جزء منها فقط الذي يحدد طبيعة عقود التأمين والذي يتعلق بالأنشطة المحاسبية المفروضة في الشركة .
05	كيف يتم تقويم الأصول و الإلتزامات الخاصة بالشركة ؟	يتم قياسهم بالقيمة العادلة شرط أن يتفق قياس الأصل مع الإلتزام التأميني
06	عند إعدادك للقوائم المالية هل تلتزم بالإفصاح عن كل المعلومات المالية ؟	نفصح عن كل ما يتعلق بالسياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية وكل التغيرات التي تطرأ عليها وما ينتج عن التدفقات النقدية (الأصول والإلتزامات) التي تنشأ عن عقود التأمين ويكون ذلك ضمن أعمال نهاية السنة .
07	بالنسبة لمستخدمي هذه القوائم المالية فيما تساعدهم عملية الإفصاح ؟	تساعدهم في تحديد المركز المالي الحقيقي للشركة وسهولة فهم القيم ومدى عدم التأكد في التدفقات النقدية المستقبلية من عقود التأمين وتحديد توقيتها .

[1]) السيد بوجمعة الدراجي، مصلحة المحاسبة والمالية، أسئلة حول مدى قدرة الشركة على تطبيق معيار عقود التأمن ، تقرت، 2016/05/05، مقابلة شخصية.

08	هل شركات التأمين تتبع إختبار مدى كفاية الإلتزامات ؟	بكل تأكيد وتتم التقديرات لهذه الإلتزامات بما يرتبط بها من عقود التأمين أي بما يربط حركة التدفقات النقدية الناتجة عن عقود التأمين وعلى سبيل المثال إحتفاظ الشركة بجزء من الأموال المجمعة من الأقساط وتخصصه كمؤونة لمواجهة الأخطار في حالة وقوعها .
09	هل تقيس الشركة أدواتها المالية بالقيمة العادلة وفق المعيار (39) ؟	نعم وذلك يكون بهدف ضمان جودة الأداء المالي الذي يظهر في القوائم المالية .
10	هل تغير الشركة سياستها المحاسبية لعقود التأمين لمزيد من الحيطة والحذر ؟	لا تحتاج الشركة لتغيير سياستها المحاسبية لعقود التأمين وفق هذا المبدأ لأنها تقوم بتقويم خصومها بما يستلزم لتفادي إنعكاس المخاطر وعلى سبيل المثال تقدير المؤونة المخصصة للحوادث .
11	هل يتم الإعتراف بكل التغيرات التي تطرأ على القوائم المالية ؟	نعم يتم الإعتراف بأي تغيير سواء كانت هذه القوائم في حالة ربح أو خسارة
12	هل البنية الإقتصادية الجزائرية تؤثر على تطبيق معيار (4) IFRS ؟	نعم فهذا المعيار يتفاعل مع أسواق الأوراق المالية ونظرا لضعف هذه الأسواق في الجزائر بطبيعة الحال سيؤثر على عملية تطبيقه سلبا.

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على الأسئلة المطروحة

ومن خلال الإجابات المختلفة التي تحصلنا عليها استنتجنا النقاط التالية:

- الشركة تطبق معيار الإبلاغ المالي الدولي (4) IFRSs بمفهومه لعقود التأمين وإعادة التأمين .
- النظام المحاسبي المالي يستجيب لمتطلبات المعيار (4) IFRSs .
- تستخدم شركات التأمين في قياس أصولها وإلتزاماتها القيمة العادلة .
- تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي لعقود التأمين في الجزائر يتاثر بعدم مواكبة البيئة الإقتصادية .
- معيار الإبلاغ المالي الدولي لعقود التأمين له علاقة بالمعايير الدولية الأخرى .

الفرع الثالث: الإستنتاجات المتوصل إليها

من خلال النتائج الموصل إليها توصلنا إلى جملة من الإستنتاجات المتمثلة فيما يلي :

- النظام المحاسبي المالي يسعى للتماشي مع المعايير المحاسبية الدولية من خلال معالجته لمختلف العمليات على مستوى شركات التأمين .
- المعالجة المحاسبية على عمليات التأمين لها أهمية كبيرة للشركة وهذه الأهمية ناتجة عن جودة مخرجات النظام المحاسبي المتمثلة في القوائم المالية .

- إن إعداد القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي (scf) يتكيف مع المتطلبات الدولية للإفصاح والموثوقية والشفافية .
- النظام المحاسبي المالي (scf) له طابع خاص في شركات التأمين نظرا لتوافقه مع معيار الإبلاغ المالي الدولي(4) وخوصصة هذا القطاع .

المطلب الثاني : مناقشة نتائج الدراسة

من خلال هذا المطلب نقوم بمناقشة نتائج الدراسة وذلك بتحليلها وإستخلاص أهم الإستنتاجات المتوصل إليها .

الفرع الأول : تحليل وتعليل نتائج الدراسة

تتمثل عمليات التأمين في تجميع الأقساط من المؤمن لهم إلى المؤمنين بهدف مواجهة المخاطر التي قد تحدث مستقبلا , فهذه الأقساط تعتبر بمثابة إدخار تستثمره شركات التأمين وتواجه به هذه المخاطر , فشركات التأمين تحرص على القيام بمختلف التدابير اللازمة لتغطية هذه المخاطر والمصاريف الناتجة عنها .

المحاسبة في شركات التأمين تتطلب قواعد وسياسات خاصة تتعلق بالأنشطة التأمينية , حيث تقوم شركات التأمين بتطبيق كل ما يستلزم بمتطلبات التسجيل والتقييم والإفصاح وذلك بهدف توضيح الأصول والإلتزامات الخاصة لهذه الشركات والتحقق في صحة البيانات المالية وإعدادها طبقا للقواعد المحددة .

ومن خلال الدراسة التطبيقية والوثائق المدروسة وما واجهنا من صعوبات في هذه الدراسة لطبيعة الواقع العملي تبين لنا أن هنالك ملائمة لسير نشاط التأمين في شركات التأمين وفق النظام المحاسبي المالي , فهو بدوره ساعد على عملية التنظيم المحاسبي المحكم والفعال لهذه الشركات , ونظرا لخصوصية قطاع التأمين تميز النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين بخصوصية عن باقي الشركات الأخرى .

وبناءا على الدراسة فالإجابة عن أسئلة المقابلة نجد أن شركات التأمين أنها تطبق المعايير الدولية الخاصة بعقود التأمين نظرا لكونها تطبق النظام المحاسبي المالي الذي جاء بناءا على هذه المعايير .

الفرع الثاني: نتائج التحليل

من خلال الدراسة التي قمنا بها والوثائق التي بحوزتنا توصلنا إلى جملة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- المحاسبة في شركات التأمين تتميز بالخصوصية نظرا لطبيعة النشاط التأميني .
- الشركة تغطي حجم خسائرها قبل وقوعها بجزء كبير من أرباحها وذلك بتخصيصها للمؤونات التقنية .
- شركات التأمين تتحصل على إيرادتها قبل أن تتحمل نفقاتها عكس الشركات الأخرى .
- الشركة تمارس عقود إعادة التأمين بالشكل القانوني غير أنها بعيدة عنه في الواقع .
- تقوم الوكالات بتجميع الأقساط الناتجة عن عمليات التأمين بينما المديريات تستثمر هذه الأموال المجمعة .
- تقوم الشركة بأخذ كل الإحتياطات الكافية لمواجهة ظروف المخاطر المحيطة بها .

خلاصة الفصل:

من خلال الدراسة التطبيقية التي تمت على مستوى الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين بتقرت , ومحاولتنا لبلوغ الأهداف المنشودة سابقا لهذه الدراسة تبين لنا أن شركات التأمين تمسك حسباتها بطريقة منتظمة وبصفة دورية ذلك من خلال المعالجات المحاسبية للعمليات التأمينية مما يقيم لنا طبيعة النظام المحاسبي المطبق في هذه الشركة , كما تبين أيضا أن النظام المحاسبي المالي للتأمينات له حسابات خاصة تتماشى مع خصائص هذه الشركات , وفي الأخير من خلال المقابلة التي تمت مع مسيري الشركة في قسم المحاسبة والمالية تبين لنا أن شركات التأمين تلتزم بتطبيق المعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS (4) وبالمعايير الأخرى المرتبطة به .

الخـــاتمـــة

الخاتمة

يعتبر موضوع النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين في ظل معيار الإبلاغ المالي الدولي (4) IFRS من المواضيع التي ينبغي الأخذ فيها بعين الإعتبار ومن اجل ذلك قمنا بمعالجة الموضوع من خلال التعرف على أهم الأنشطة الرئيسية التي تقوم بها شركات التأمين , كما لاحظنا بأن النظام المحاسبي له خصوصية نظرا لخصوصية القطاع و على أن هذا النظام مستمد من المعايير المحاسبية الدولية وتم التعرف على المعيار الخاص بعقود التأمين ولاحظنا أن شركات التأمين تطبق هذا المعيار لكن في بيئة غير ملائمة .

- **نتائج اختبار الفرضيات:**

- **الفرضية الأولى:** " شركات التأمين قامت بتطبيق كل متطلبات النظام المحاسبي المالي للتأمينات من حيث التسجيل المحاسبي والتقييم والإفصاح بصورة خاصة "

عند تحليل نتائج هذه الفرضية لاحظنا أن النظام المحاسبي المالي له طبيعة خاصة بالنسبة لشركات التأمين تتمثل في تسمية وسير حسابته بحيث مضمون هذا النظام يتوافق مع إحتياجات شركات التأمين , وكيفية تقييم الأحداث , فهو ساهم في تنظيم محكم وجيد للممارسات المحاسبية , وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى .

- **الفرضية الثانية:** " تطرقت المنظمات والهيئات الخاصة بالمعايير المحاسبة الدولية إلى مختلف المعالجات المحاسبية المتعلقة بعقود التأمين من خلال المعيار(4) IFRSs "

عند تحليل نتائج هذه الفرضية لاحظنا أن شركات التأمين تستخدم معيار الإبلاغ المالي الدولي (4) IFRSs لقيامها بمختلف المعالجات المحاسبية الخاصة بعقود التأمين , وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية .

- **الفرضية الثالثة:** " تتأثر شركات التأمين في ممارستها المحاسبية مع بعض المعايير الدولية الأخرى التي تمكن من رفع الأداء المالي والعمل المحاسبي لها "

عند تحليل نتائج هذه الفرضية لاحظنا أن شركات التأمين تتأثر أيضا وفقا لطبيعة نشاط التأمين بمعايير دولية أخرى تستخدمها في معالجة العمليات التأمينية , تتمثل في القياس بالقيمة العادلة وكيفية عرض القوائم المالية والإفصاح وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة .

نتائج الدراسة:

- إن تطبيق معيار عقود التأمين يتطلب بيئة مهيئة وملائمة لتكييفها مع متطلباته .
- وكالة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين بتقرت لا تمارس بعض الأنشطة التأمينية مثل الإستثمارات المالية وعمليات إعادة التأمين .
- النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين يتميز بالدقة والتنظيم المحكم .
- يتميز النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين بالخصوصية عن باقي الشركات الأخرى .
- قدرة شركات التأمين الجزائرية على تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (4) IFRSs والمعايير ذات العلاقة به .

- يتكيف النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين الجزائرية مع معيار الإبلاغ المالي الدولي (4) IFRSs .
- نقص التأهيل العلمي والكفاءة المهنية عند المهنيين حول إستخدام المعايير المحاسبية الدولية لشركات التأمين المتعرف عليها .

توصيات البحث:

على ضوء النتائج السابقة، يمكن تقديم بعض التوصيات:

- العمل على تطوير الأنظمة الإلكترونية التي تساعد على عملية التنظيم المحاسبي وتحسين النتائج التقنية والمالية للشركات التأمين .
- العمل على إصدار الكتب والمنشورات التي تساعد الأكاديمين والمهنيين في تطبيق مختلف الأنظمة المحاسبية .
- العمل على مراجعة التشريعات القانونية المتعلقة بالتأمينات بهدف تطوير سوق الأوراق المالية الجزائرية (البورصة الجزائرية) في قطاع التأمين .
- تزويد شركات التأمين الجزائرية بالكفاءات والخبرات العلمية لتساعد العاملين في تنمية قدراتهم حول مسك محاسبة بجودة عالية وخاصة في الجانب الذي يتعلق بالمعايير المحاسبية الدولية .
- الإستعانة بخبراء محاسبين وإقتصاديين من مختلف أرجاء العالم بهدف التطوير والتنمية والتسير الجيد لهذا القطاع .
- الالتزام بتبني معايير المحاسبة الدولية يمثل خطوة نحو تدويل مهنة المحاسبة ، إلا أنه وفي ظل التطورات الحاصلة لابد من تبنيها كحتمية وليس كخيار، مع تغيير ما يجب تغييره وفقا لمتطلبات البيئة المحلية .

آفاق الدراسة:

تناولت هذه الدراسة موضوع النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين في ظل معيار عقود التأمين ، وبالرغم من أن هذا موضوع يأخذ عدة اتجاهات في آلية التنظيم المحاسبي لشركات التأمين الجزائرية إلا أننا حاولنا القيام بدراسة الموضوع من جانبين (طبيعة النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين و التزام شركات التأمين بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية) .
وفي هذا الصدد يمكننا اقتراح مواضيع تساعد الطلبة المقبلين على البحث في هذا المجال وهي كما يلي:

- إستجابة النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين الجزائرية لمتطلبات الدولية للإفصاح والقياس المحاسبي لأصول وإلتزامات التأمين ؛
- دور النظام المحاسبي المالي و معايير إعداد التقارير المالية في تقييم مخاطر التأمين وإعادة التأمين ؛
- دور نظام الرقابة الداخلي لشركات التأمين في التقليل من مخاطر عقود التأمين ؛
- التنظيم المحاسبي في شركات التأمين في ظل المعايير المحاسبية الدولية بين الواقع العلمي والواقع العملي ؛

قائمة المراجع والمصادر

- **الكتب :**

1_ الأميرة إبراهيم عثمان ,أحمد عبدالمالك محمد , **الأنظمة المحاسبية المتخصصة** , المكتب الجامعي الحديث ,مصر , 2007

2_أحمد صلاح عطية , **محاسبة شركات التأمين** , الدار الجامعية , جامعة الزقازيق , 2003

3_ناصر نورالدين عبداللطيف , **المحاسبة في المؤسسات المالية** , دار التعليم العالي, جامعة الإسكندرية ,2015

4_أحمد حلمي جمعة , **محاسبة عقود التأمين** , الطبعة الأولى دار الصفاء للنشر والتوزيع ,عمان , الأردن , 2010

- **البحوث العلمية :**

5_عيساوي سعيدة , **أثرتطبيق النظام المحاسبي المالي على شركات التأمين** , مذكرة ماستر دراسات محاسبية و جبائية معمقة ,كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير , جامعة قاصدي مرباح ورقلة , 2011-2012

6_نورالدين بعيليش , **التنظيم المحاسبي في مؤسسات التأمين في ظل النظام المحاسبي المالي** ,مذكرة ماستر دراسات محاسبية وجبائية معمقة , غير منشورة ,كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير , جامعة قاصدي مرباح ورقلة , 2010-2011

7_مسعودة شطيبة , **التنظيم المحاسبي في شركات التأمين وفق النظام المحاسبي المالي** , مذكرة ماستر دراسات محاسبية و جبائية معمقة , كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير , جامعة قاصدي مرباح ورقلة , 2013

8_طايلب فاتح , **محاسبة شركات التأمين في ظل المعايير المحاسبية الدولية** , مذكرة ماجستير محاسبة , كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير , جامعة بومرداس , 2015

9_ دراسة طبايبية سليمة , **دور محاسبة شركات التأمين في إتخاذ القرارات وفق معيار الإبلاغ المالي** الدولية , رسالة دكتوراه محاسبة, كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير , جامعة سطيف-1- , 2014

10_ دراسة صالحي يونس , **مدى إستجابة النظام المحاسبي المالي لمتطلبات شركات التأمين الجزائرية** , ماستر دراسات محاسبية و جبائية معمقة , كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير , جامعة قاصدي مرباح ورقلة ,2014

11_ دراسة عيسى هاشم حسن , **أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على القوائم المالية لشركات** التأمين , دكتوراه في المحاسبة , كلية الإقتصاد , جامعة دمشق , 2011

- **الملتقيات والمداخلات :**

12_سحنون بونعجة , نبيل بوفليح , **محاسبة شركات التأمين من منظور المعايير المحاسبية الدولية , الملتقى الدولي السابع حول " الصناعة التأمينية , الواقع العملي وآفاق التطوير – تجارب الدول – "** , جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف , الجزائر , يومي 03 – 04 ديسمبر 2012

13_خالد جمال الجعارات , **مختصر المعايير المحاسبية الدولية** ,كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , جامعة قاصدي مرباح ورقلة , 2015

- **القرارات والقوانين :**

14_الجريدة الرسمية , عدد74 , القانون رقم 11/07 **المتضمن النظام المحاسبي المالي** , المادة 03 , الجزائر ,2007

الملاحق

الملحق رقم (01) : وصل التسديد

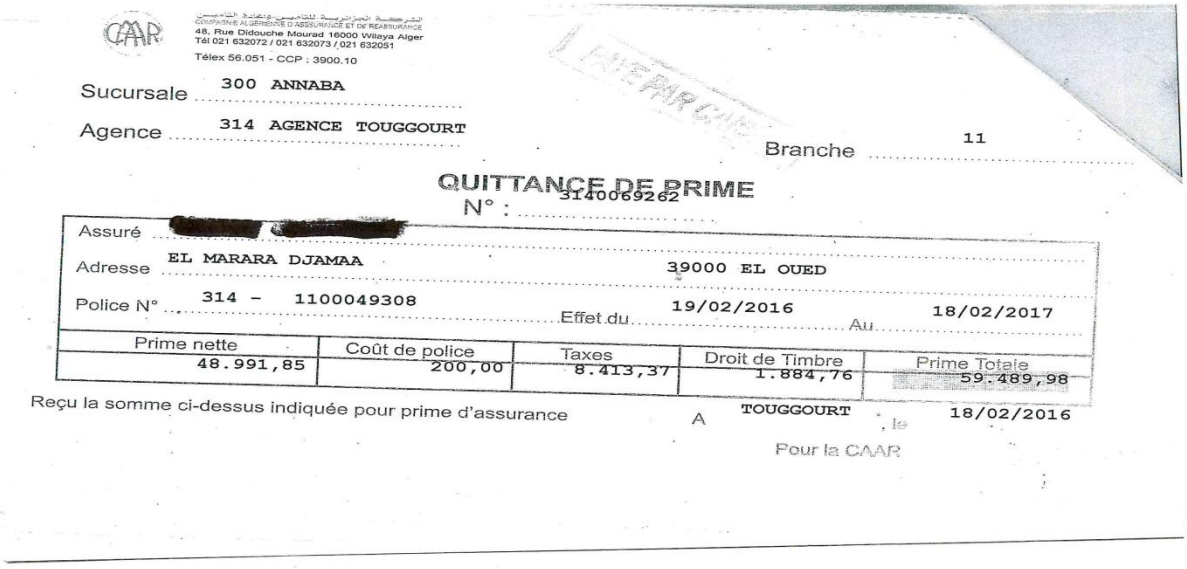

CAAR
COMPAGNIE ALGERIENNE D'ASSURANCE ET DE REASSURANCE
48, Rue Didouche Mourad 16000 Wilaya Alger
Tél 021 632072 / 021 632073 / 021 632051
Télex 56.051 - CCP : 3900.10

Sucursale 300 ANNABA

Agence 314 AGENCE TOUGGOURT

Branche 11

QUITTANCE DE PRIME

N° : 3140069262

Assuré [redacted]

Adresse EL MARARA DJAMAA 39000 EL OUED

Police N° 314 - 1100049308 Effet du 19/02/2016 Au 18/02/2017

Prime nette	Coût de police	Taxes	Droit de Timbre	Prime Totale
48.991,85	200,00	8.413,37	1.884,76	59.489,98

Reçu la somme ci-dessus indiquée pour prime d'assurance A TOUGGOURT, le 18/02/2016

Pour la CAAR

الملحق رقم (2) : وثيقة التأمين

PV d"autorité à transmettre à l'agence :
PLACE HOUARI BOUMEDIENNE BP 277

فرع ANNABA وكالة AGENCE TOUGGOURT المكان TOUGGOURT الرمز 314	CAAR الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين COMPAGNIE ALGERIENNE D'ASSURANCE ET DE REASSURANCE 48, Rue Didouche Mourad 16000 Wilaya Alger Numéro d'Agrément N°: 004 du 06 Avril 1998 رقم الاعتماد

وثيقة تأمين السيارات

Série AF N° 874469 رقم:

مرسوم (34-80 المؤرخ في 16-02-1980)

المؤمن

[redacted]

السيد (ة):
EL MARARA DJAMAA
39000 EL OUED

رقم عقد التأمين : 314 / 1100049308

صالحة من : 19/02/2016 إلى : 18/02/2017

السيارة

النوع	الصنف	رقم التسجيل
00	TOYOTA	09306.114.39
	قاطرة أو نصف قاطرة	
النوع	الصنف	رقم التسجيل

مكان مخصص للطابع

يمثل هذا المستند إلا ضمانا مفترضا على عاتق المؤمن المادة (11 من القانون رقم 80-34 لـ 16 فيفري 1980)

الملحق رقم (3) : سجل الحوادث

COMPAGNIE ALGERIENNE D'ASSURANCE ET REASSURANCE **ة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين**

N° dossier Siège رقم ملف مقر		Code Agence رمز الوكالة

Nom et Adresse الإسم واللقب

Assuré المؤمن عليه	Tiers ou blessé الغير أو المجروح
السائق Conducteur	

مكان الحادث Lieu du sinistre	التاريخ Date / الساعة Heure	وثيقة التأمين Police N° / سريان Effet	نوعية الخسائر Nature des dommages
			MAT المادي ☐
			CORP جسماني ☐
			المادي أو جسماني MAT. + CORP. ☐

ضمانات GARANTIE

مقبولة ACCEPTEE

مرفوضة REFUSEE

Expert : ..... ر

Médecin : ..... ب

Fiche grave

Etablie le : ..... محررة يوم

OPPOSITIONS معارضات

S. S.

SINISTRE AUTO ادث سيارة

REMARQUES PARTICULIERES ملاحظات خاصة

تاريخ التقدير Date d'évaluation	مبلغ التقدير Montant d'évaluation	تاريخ التقدير Date d'évaluation	مبلغ التقدير Montant d'évaluation	الإحصائيات STATISTIQUES
				INSCRIT LE : ..... ل
				Règlement
				Définitif : ..... ية النهائية
				Signalé le : ..... ر به يوم

تاريخ التسريح أو الدفع Date d'autorisat. ou de paiement	طبيعة العملية Nature de l'opération	مبلغ الدفع Montant du réglement	القبض Encaissement		التقدير الباقي Evaluation restante	لاحظات Observat

الملحق رقم (4) : معاينة ودية

DÉCLARATION : à remplir par l'assuré et à transmettre dans les sept jours à son assureur (dans les trois jours en cas de vol du véhicule)

التصريح : يملأ هذا التصريح من طرف المؤمن له ويرسل في ظرف 7 أيام إلى المؤمن (في 3 أيام في حالة سرقة السيارة) — **أمر Ord. 95/07**

1) **Nom de l'assuré** : .....
Profession : ..... Tél : [redacted]
1) **إسم المؤمن له** : .....
مهنته : ..... رقم الهاتف : .....

2) **Plan** :
Désigner les véhicules par A et B conformément au recto
Faire figurer :
– Tracé des voies
– La direction des véhicules
– Leur position au moment du choc

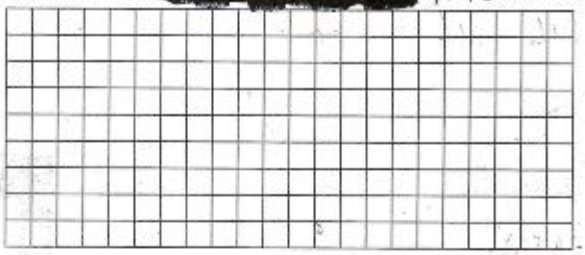

2) **المخطط**:
بينوا السيارتين بحرفي أ و ب طبقا للصفحة الأولى
وضحوا كذلك :
– مخطط الطرق
– اتجاه السيارات
– مرضعها وقت الإصطدام

3) **Circonstances de l'accident** : .....
3) **ظروف الحادث** : .....

4) **A-t-il été établi** :
Un procès verbal de gendarmerie? Oui نعم / Non لا
Un rapport de police? Oui نعم / Non لا
Si oui : Brigade ou commissariat .....
4) **هل حرر**
محضر من طرف الدرك الوطني؟
تقرير من طرف الشرطة ؟
في حالة الإيجاب، فرع أو محافظة الشرطة المختصة

5) **Conducteur du véhicule assuré** :
est-il le conducteur habituel du véhicule ? Oui نعم / Non لا
Réside-t-il habituellement chez l'assuré ? Oui نعم / Non لا
Date de naissance : .....
5) **السائق للسيارة المؤمنة**:
هل هو السائق الاعتيادي لها؟
هل يسكن اعتياديا عند المؤمن له ؟
تاريخ الإزدياد : .....

6) **Véhicule assuré** ; lieu habituel du garage: .....
Quel est le motif du déplacement ? .....
Expertise des dégâts : garage où le véhicule sera visible: .....
6) **السيارة المؤمنة** :
ما هو سبب التنقل ؟ .....
معاينة الخسائر: أين يمكن معاينة السيارة :

Quand? ..... Eventuellement téléphoner à : .....
متى: ..... عند الحاجة اهتفوا:

إذا كانت السيارة
a été volé, indiquer son numéro dans la série du type :
قد سرقت، بينوا الرقم في سلسلة الصنف :
est gagé : nom et adresse de l'organisme de crédit : .....
مرهونة اسم و عنوان هيئة القرض :
est un poids lourd: poids total en charge : .....
من الوزن الثقيل جملة الحمولة :
était attelé à un autre véhicule(tracteur ou remorque) au moment de l'accident ,indiquer le numéro d'immatriculation de cet autre véhicule: .....
مرتبطة بسيارة أخرى (جر أو مجرور) في وقت الحادثة، بينوا رقم تسجيل السيارة الأخرى:
Poids total en charge: .....
مجموع الحمولة :
Nom de la société qui l'assure : .....
اسم الشركة المؤمنة :
N° de police : .....
رقم وثيقة التأمين :

Si le véhicule

7) **Dégâts matériels autres qu'aux véhicules A et B** (nature et importance) : .....
Nom et adresse du propriétaire : .....
7) **الخسائر المادية اللاحقة بغير السيارتين أ و ب**
(الطبيعة و الأهمية) :
اسم و عنوان مالكها :

8) **Blessé(s)** :
Nom et prénom : .....
Age : .....
Adresse : .....
Profession: .....
Caisse de sécurité sociale et immatriculation : .....
Nature et gravité des blessures : .....
Situation au moment de l'accident : (Piéton, Passager du véhicule A ou B) .....
1ers soins, hospitalisation à : .....
8) **الجريح** :
اللقب و الاسم :
السن :
العنوان :
المهنة :
صندوق الضمان الاجتماعي و رقم الانخراط :
طبيعة و خطورة الجروح :
الوضعية و قت الحادثة
راجل، راكب في سيارة أ أو ب
العلاج الاول أو الإقامة بالمستشفى:

A....., Le ...../...../20
Signature de l'assuré

في ..... 20..... يوم
إمضاء المؤمن له

الملحق رقم (5) : الأمر بالخبرة

C A A R **TOUGGOURT:**

UNITE ANNABA

AGENCE TOUGGOURT 314

REF : ...../AT/2015

A Monsieur L'expert:
EXEL ALGER

AFF : .....
C/ :.....
ACC Du : .....
N/REF :.....
V/REF :.....

OBJET : EXPERTISE

Monsieur,

Nous avons l'honneur de vous demander de bien vouloir procéder à l'expertise du véhicule :

Marque : .....

Immatriculation : .....

Puissance fiscale : ..... Source d'énergie : Es couleur :.....

N° dans la série :..... Nbre de place :.....

Appartenant à Mr :.....

Visible à l'adresse suivante : .....

Vous voudrez bien nous tenir le rapport d'expertise le plus rapidement possible.

Veuillez agréer, Monsieur, l'expression de nos salutations.

P/ Le Directeur d'agence
Le service sinistre automobile

الملحق رقم (6) : إعلان عن حادث

déclaration

AVIS DE SINISTRE 314 2016 110139

Agence 314 AGENCE TOUGGOURT	Produit 1121 RC & Dommages -Particuliers
SINISTRE	**POLICE**
314 2016 110139	314 1100046268
Date du Sinistre : 24/04/2016 10:00	Date d'effet : 16/06/2015 00:00 Date echéance : 14/06/2016
Date déclaration : 28/04/2016	Capitaux :
Nature sinistre : M Recours : Non	Garanties couvertes : RC,DRG,DASH,VOLIH,BDGG,PT
Sort Sinistre: Ouvert	Franchises :
Assuré : -3140062090 [redacted]	
BLOC 73 N? 06 TEMALHET TEMACINE	TOUGGOURT
Liste garanties évaluées: BDGG	
N° Risque 1	
Marque : TOYOTA Type : CE120LAEMDS	Immatriculation : [redacted]
Cause Sinistre : dégats apparents	

A TOUGGOURT

le 28/04/2016 à: 14:04

Le responsable du service Sinistre

Evaluation

	Principale		Honoraires	
	Matériel	**Corporel**	**Matériel**	**Corporel**
- D'origine :	32.757,00	0,00		
- Définitive :	32.757,00	0,00		

	Matériel	**Corporel**
Règlement :		
Recours :		

A TOUGGOURT le

Le responsable du service Comptable

A TOUGGOURT le

Le Directeur d'Agence

الملحق رقم (7) : تسوية مبلغ التعويض

QUITTANCE DE REGLEMENT

Références

N ° Règlement **314 / 2016050001** Du **05/05/2016**

Sinistre

N ° Dossier Sinistre **314 - 2016 - 110133** Survenu le **18/04/2016**

Police

Unité 300 ANNABA

Agence 314 AGENCE TOUGGOURT

Souscripteur BESSACI MOHAMMED

Police 314 1100049308

Produit 1121 RC & Dommages -Particuliers

Date d'effet 19/02/2016 Date d'échéance : 18/02/2017 Contrat Ferme

Règlement

Montant TVA	0,00	Montant Règlement	14.700,00
Montant Franchise	0,00	Règlement Total	14.700,00
Montant Vetuste	0,00	Mode de payement	Cheque/Virement a dec

Nous, [redacted] reconnaissons avoir reçu de la **Compagnie Algérienne d'Assurance et de Réassurance** la somme de (**14.700,00** DA) **QUATORZE MILLE SEPT CENTS DA** sur

Dommages avec/sans collisions	*Indemnite DASC*	*14.700,00*

Fait à TOUGGOURT, le 05/05/2016

الملحق رقم (8) : تسوية أتعاب الخبير

QUITTANCE DE REGLEMENT

Références

N ° Règlement	314 / 2016040073	Du	25/04/2016

Sinistre

N ° Dossier Sinistre	314 - 2016 - 110133	Survenu le	18/04/2016

Police

Unité	300 ANNABA			
Agence	314 AGENCE TOUGGOURT			
Souscripteur	[redacted]			
Police	314 1100049308			
Produit	1121 RC & Dommages -Particuliers			
Date d'effet	19/02/2016	Date d'échéance :	18/02/2017	Contrat Ferme

Règlement

Montant TVA	0,00	Montant Règlement	1.458,75
Montant Franchise	0,00	Règlement Total	1.458,75
Montant Vetuste	0,00	Mode de payement	Cheque/Virement a dec

Nous, **EXPERT** [redacted] reconnaissons avoir reçu de la **Compagnie Algérienne d'Assurance et de Réassurance** la somme de (**1.458,75** DA) **MILLE QUATRE CENT CINQUANTE HUIT DA SOIXANTE QUINZE Cts** sur

Responsabilite Civile	*Honoraires Expert*	*1.458,75*

Fait à TOUGGOURT, le 25/04/2016

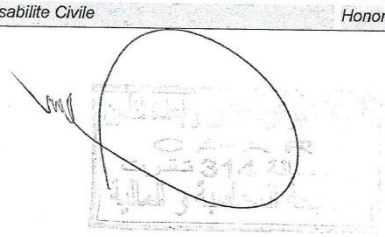

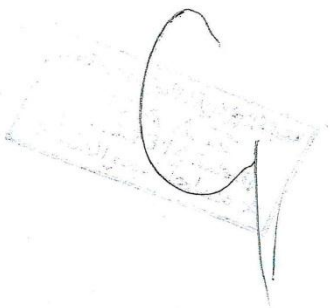

الملحق رقم (09): بيان مؤونة الديون

C A A R 314
SUCCURSALE ANNABA

ETAT RECAPITULATIF DES PRIME IMPAYEES
AU : 31 DEC 2012
ASSURE : APC SIDI SLIMANE
ADRESSE: SIDI SLIMANE TOUGGOURT

AGENCE: 314 TOUGGOURT

N° POLICE	N° D'AVEN	PRIME NETTE	COUT.DE POL	T.V.A	F.S.I	T.DIMENS	T.GRADUE	PRIME TOTAL
314/1100026885		131 473,50	100,00	22 367,48	2 200,03	80,00	14 863,29	171 084,30
TOTAL		395 734,29	1 300,00	67 495,84	2 286,66	480,00	26 052,51	493 349,30

LE COMPTABLE

LE DIRTECTEUR D'AGENCE

الملحق(10) :مؤونة متعلقة بقضية

Compagnie Algérienne d'Assurance
et de Réassurance

Edité le : 04/05/2016 11:38
Page : 1

Pièce Comptable N° 282

314 AGENCE TOUGGOURT
Journal : 107 journal des O.D
Pièce N° : 282 Date : 31/12/14 Référence : .
Nature Opération

تقييد مؤونة لقضية عالقة قضائيا.
لسنة (2012) جزء قضائي
(أموال لدى الغير)

Compte	Désignation	C.A	Débit	Crédit
689999	CONST PROV/S ARRET AU 31/12/2014		536.834,74	
4989	CONST PROV/S ARRET AU 31/12/2014			536.834,7
	Totaux		536.834,74	536.834,7

الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين
وكالة 314 تقرت
مصلحة المحاسبة و المالية

الفهـــرس

الإهداء..... III
الشكر..... IV
الملخص..... V
قائمة المحتويات VI
قائمة الأشكال..... VII
قائمة الجداول..... VIII
قائمة الملاحق..... IX
قائمة الإختصارات والرموز..... X
المقدمة..... ب
الفصل الأول : الأدبيات النظرية والتطبيقية..... 2
تمهيد الفصل..... 2
المبحث الأول:الأديبات النظرية..... 3
المـــطلب الأول: التنظيم المحاسبي في شركات التأمين..... 3
الفرع الأول: النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين..... 3
الفرع الثاني: هيكلة النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين 3
المـــطلب الثاني: محاسبة عقود التأمين من منظور معيار الإبلاغ المالي الدولي(4) IFRS 14
الفرع الأول: الجوانب الأساسية لمعيار الإبلاغ المالي الدولي (4) IFRSs 14
الفرع الثاني: : محاسبة عقود التأمين وفق المعيار (4) IFRS..... 14
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية..... 20
المـــطلب الأول:عرض وتحليل الدراسات السابقة..... 20
المـــطلب الثاني: مقارنة بين الدراسات السابقة..... 22
الفرع الأول: أوجه التشابه والإختلاف..... 22
الفرع الثاني:الإستفادة من الدراسات السابقة 22
خلاصة الفصل..... 23
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية..... 25
تمهيد الفصل..... 25
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة..... 26
المـــطلب الأول: طريقة الدراسة..... 26
الفرع الأول: مصادر المعلومات..... 26
الفرع الثاني: مجتمع وعينة الدراسة..... 26
المـــطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة..... 29

الفرع الأول: وثائق المؤسسة..... 29
الفرع الثاني: المقابلة الشخصية..... 29
المبحث الثاني: النتائج والمناقشة..... 29
المـطلب الأول: نتائج الدراسة..... 29
الفرع الأول: المعالجة المحاسبية لعمليات التأمين 30
الفرع الثاني:المعالجة المحاسبية للمؤونات الفنية 36
الفرع الثالث : الإستنتاجات المتوصل إليها
المـطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة..... 44
الفرع الأول: تحليل نتائج الدراسة..... 44
الفرع الثاني: نتائج الدراسة..... 44
خلاصة الفصل..... 45
الخاتمة..... 46
قائمة المراجع والمصادر..... 48
الملاحق..... 49
الفهرس..... 51